

جوائز فؤاد الأول

١٩٤٧

وزارة المعارف العمومية
الادارة العامة للثقافة



القاهرة
مطبعة دار الكتب المصرية
١٩٤٧

محتــــويات

جوائز "فــؤاد الأوّل"

جوائز " فـؤاد الأوّل " فكرة ملكية عالية ، ونفحة ثمينة سامية ، تفضل بهـا حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم " فاروق الأوّل " ، تخليدا لذكرى والده العظيم ساكن الجنان المغفور له الملك "فؤاد الأوّل"، وتكريما للعـلم وتشجيعا للعلماء، وحفزا على الإنتـاج المثمر والابتكار المفيـــد .

وهــذا كتاب جوائز " فـؤاد الأوّل " لسنة ١٩٤٧ ، وهى أوّل سنة تمنح فيها الجـوائز . وقد دُوّن فيـه كل ما يتصل بهـا من تاريخ إنشائهـا ، وشروط منحهـا ، والاجراءات التى اتخـذت لتنفيذها ، وحفل توزيعها على الفائزين بها ، وغير ذلك ممـا يهم الاطلاع عليه ، أو الإلمـام به .

نظارة خاصة جلالة الملك

حضرة صاحب المعـالى وزير المعارف العمومية

اقتضت الارادة السنية إنشاء ثلاث جوائز سنوية مالية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيـه مصرى يطلق عليها اسم جوائز " فـؤاد الأول " . وتخصص واحدة منهـا لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى العلوم، وواحدة لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب ، وواحدة لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى القانون . ويكون موعد منحها فى اليـوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك " فؤاد الأول " .

ويسرنى أن أنهى ذلك إلى معاليكم رجاء العلم والتنبيه إلى إفادتنا سنويا عن أسمـاء مســتحقى الجائزة لصرفها من النظارة إلى الوزارة لتتولى تسليمها بمعرفتها للفائزين وذلك اعتبارا من السنة القادمة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

ناظر خاصة جلالة الملك

(مراد محسن)

تحريرا فى ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦

سعادة المستشار الفنى

يقترح تشكيل لجنة تمثل الجامعتين ووزارة المعارف لوضع شروط منح الجوائز . ثم يردّ على معالى ناظر الخاصة بما تم فى هذا الشأن ،،

وزير المعـارف

(محمد العشماوى)

٢٦ فبراير سنة ١٩٤٦

وزارة المعـارف العمومية

قرار وزارى رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦

وزير المعـارف العمومية

نظـرا إلى ضرورة وضع الشروط اللازمـة لمنح " جوائز فؤاد الأول " التى تفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم بانشائها تشجيعا لأحسن عمـل أو إنتاج فى العـلوم والآداب والقانون، وتخليدا لذكرى ساكن الجنان المغفور له والده العظيم حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" .

قــــرّر

مادة ١ — تؤلف لجنة لوضع شروط منح هذه الجوائز من حضرات :

محمـد شفيق غربال بك	المستشار الفنى لوزارة المعارف .	رئيسا
محمـد صادق جوهر بك	الوكيل المساعد لوزارة المعارف .	أعضـاء
الدكتور على مصطفى مشرفة باشا	عميد كلية العلوم ووكيل جامعة فؤاد الأول .	أعضـاء
مصـطفى عامر بك	وكيل جامعـة فاروق الأول .	أعضـاء
أحمـد أمين بك	أسـتاذ الأدب العربى بكليـة الآداب بجامعة فـؤاد الأول والمـدير العـام للثقافة بوزارة المعارف العمومية .	أعضـاء
الدكتور محمد مصطفى القللى بك...	عميد كلية الحقوق بجامعة فؤاد الأول .	أعضـاء
الأستاذ محمد ناجى	مدير متحف الفن الحـديث .	أعضـاء

مادة ٢ — على المستشار الفنى تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره .

محمد العشماوى

قرار وزارى رقم ٦٦٩٩ بتاريخ ٥ مارس سنة ١٩٤٦

وزير المعـارف العمومية

بعـد الاطلاع على القرار الوزارى رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ بتأليف لجنة لوضع شروط منح جوائز " فؤاد الأول " .

قـــرر

مادة ١ — تكون هذه اللجنة برياستنا ويبقى تشكيلها كما هى .

مادة ٢ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره.

محمد العشماوى

قرار وزارى رقم ٦٧٢٦ بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦
بإنشاء جوائز "فاروق الأول"

وزير المعـارف العمومية

ترسما لمـا تفضل به حضرة صاحب الجـلالة مولانا الملك المعظـم على رجال الآداب والعـلوم والقانون بإنشاء جوائز " فؤاد الأول " ، وانتهـاجا لنهج جلالته فى تشجيع العلماء المصريين .

قـــرر

مادة ١ — تنشأ ثلاث جوائز سـنوية تسمى جـوائز " فاروق الأول " — وتكون قيمة كل جائزة منها ألف جنيـه مصرى وتمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم .

مادة ٢ — يعهـد إلى اللجنـة المؤلفـة برياستنا لوضع شروط منح جـوائز "فؤاد الأول" بوضع شروط منح جوائز "فاروق الأول" .

مادة ٣ — على وكيل الوزارة تنفيذ هذا القرار ويعمل به من وقت صدوره.

محمد العشماوى

لجنة وضع شروط منح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

محضر الجلسة الأولى — الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٤٦

فى الساعة الحادية عشرة من صباح الخميس ١١ أبريل سنة ١٩٤٦ اجتمعت اللجنة المؤلفة لوضع شروط منح جوائز " فؤاد الأول " وجوائز " فاروق الأول " بمقتضى القرارات الوزارية رقم ٦٦٨٩ فى ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ ، رقم ٦٦٩٩ فى ٥ مارس سنة ١٩٤٦ ، رقم ٦٧٢٦ فى ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ تحت رياسة حضرة صاحب المعالى محمد حسن العشماوى باشا وزير المعارف .

وتولى سكرتيرية اللجنة الأستاذ محمد على أبو درة مدير التعاون الثقافى بالوزارة .

وافتتح معالى الرئيس الجلسة بالترحيب بحضرات الأعضاء وشكرهم على حسن استعدادهم للعاونة فى هذه المهمة الجليلة ثم قال : إننا هنا نكرر ما رفعناه الى مقام حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم من أجمل الشكر وأعظم التقدير لعنايته السامية بالعلوم ، وتخصيص مبلغ من ماله الخاص لتشجيع التأليف فى العلوم والآداب والقانون بمنح جوائز لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى كل منها . وهذه نواح يجب أن يكون لها المحل الأول من اهتمامنا و يعوزنا فيها الإنتاج المثمر المبتكر . وقد رأت وزارة المعارف أن ترد هذه التحية الملكية الكريمة وأن ترسم نهج جلالته فى تشجيع العلماء المصريين ، فقررت إنشاء ثلاث جوائز أخرى من ميزانيتها تخصص لأحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم . وقد تفضل جلالته فوافق على أن تتوج هذه الجوائز باسمه الكريم . وليس فى تخصيص جوائز الوزارة " للعلوم " انتقاص من قيمة النواحى الأخرى ، ولكن تقدير لأثر العلوم فى تقدم العالم الحديث ، وتقدير لحاجتها من العناية والرعاية إبان نهضة مصر الحديثة وتطلعها إلى تركيز صناعتها وسائر مرافقها على أساس علمى قويم ، وحفز للهمم والجهود النافعة فى هذا السبيل . وأرجو أن أؤكد لحضراتكم أن جلالة الملك

يتابع باهتمام عظيم اجتماعات هذه اللجنة وأعمالها . وإنى لآمل أن ننتهى قريبا من إنجاز مهمتنا فى وضع الشروط اللازمة لمنح هذه الجوائز حتى يتحقق بها النفع عاجلا .

وتلا السكرتير كتاب حضرة صاحب المعالى ناظر خاصة جلالة الملك إلى حضرة صاحب المعالى وزير المعارف بشأن جوائز " فؤاد الأول " وبعد مناقشة قصيرة تقرر بصفة مبدئية أن يكون موعد منح جوائز " فؤاد الأول " يوم ٢٨ أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة المغفور له الملك " فؤاد الأول " وموعد منح جوائز "فاروق الأول" يوم ١١ فبراير من كل سنة ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد . ثم انتقل المجتمعون الى تحديد نواحى العلوم والآداب والقانون التى تمنح فيها الجوائز .

وقد انعقد الإجماع على أن هذه الجوائز تهدف أول ما تهدف الى العلم النافع فى الحياة المصرية الملائم لتطورها والذى يساعد على استثمار مصادر الثروة المصرية وزيادة الإنتاج ويعنى بحل المشاكل المصرية أيا كان لونها . ولهذا ترى اللجنة أنه إلى جانب الناحية العلمية البحتة يجب الاهتمام بالناحية التطبيقية أو العملية فى البحوث التى تقدم لنيل الجوائز، وصلتها الوثيقة بمصر .

كما قررت اللجنة أن يعين فى كل عام فرع أو مجموعة أو أكثر من العلوم والآداب والقانون تمنح عن الإنتاج فيها جوائز العام . وذلك حفزا للانتاج فى الفروع المختلفة وتيسيرا للموازنة واستخلاص أحسن الإنتاج . وقد تناولت اللجنة بالبحث " الفنون وتشجيعها " فاتجه الرأى الى أن تختص الفنون بجوائز غير الجوائز الست سالفة الذكر ووعد معالى الرئيس بالعمل على تحقيق ذلك .

*
* *

وتابعت هذه اللجنة عقد اجتماعاتها، وتناولت الموضوع من جميع نواحيه وأدلى حضرات الأعضاء بآرائهم فى أحسن الوسائل لتحقيق الغرض الذى اجتمعوا من أجله .

ثم عهـد إلى لجنـة فرعية من بعض حضرات الأعضاء وسكرتير اللجنـة فى وضع مشروع لشروط منح الجـوائز، على ضـوء المناقشات التى دارت والنقط التى أثيرت .

ولما انتهت اللجنة الفرعية من عملها قدّمته إلى اللجنة العامة فناقشته وأدخلت عليه ما رأت من تعديلات، ووضعت مشروع مرسوم تقدّمت به وزارة المعارف إلى مجلس الوزراء لاستصدار المرسوم .

مذكرة

مرفوعة الى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٤ فبراير سنة ١٩٤٦ تلقت وزارة المعارف من حضرة صاحب المعالى ناظر خاصة جلالة الملك كتابا يبلغها فيه أن إرادة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم اقتضت إنشاء ثلاث جوائز سنوية مالية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى يطلق عليها اسم جوائز "فؤاد الأول" .

وبتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٦ صدر قرار وزير المعارف رقم ٦٧٢٦ بانشاء ثلاث جوائز باسم جوائز "فاروق الأول" . واعتمد المبلغ اللازم لذلك وقدره ٣٠٠٠ جنيه فى ميزانية وزارة المعارف ابتداء من هذا العام ١٩٤٦ — ١٩٤٧

وإنى أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم بانشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" وملحق لشروط منحها رجاء التكرم باستصدار المرسوم .

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ،،

وزير المعارف

مرسوم بانشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فؤاد الأول" وتكون قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى وتمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب والقانون والعلوم .

مادة ٢ — تنشأ ثلاث جوائز سنوية تسمى جوائز "فاروق الأول" قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنحها وزارة المعارف العمومية لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم .

مادة ٣ — يكون منح الجوائز المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية وفقا للشروط الملحقة بهذا المرسوم .

مادة ٤ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر فى ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية — رئيس مجلس الوزراء

محمد حسن العشماوى — اسماعيل صدقى

ملحق بالمرسوم الملكى
الصادر بانشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

شروط منـــح الجـــوائز

١ — تمنح جـوائز " فؤاد الأول " وجوائز " فاروق الأول " سـنويا للمصريين عن إنتاجهم فى الموضوعات الآتية :

(أولا) الآداب .

(ثانيـا) القانون .

(ثالثـا) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

(رابعـا) علوم الحياة (البيولوجيا) .

(خامسا) العلوم الكيميائية .

(سادسا) العلوم الجيولوجية .

٢ — تشمل جائزة الآداب :

(ا) الآداب البحتة مثـل الأدب القصصى، الأدب التصويرى، الأدب الاجتماعى، الشعر، البحوث الأدبية (النقد، البحوث اللغوية، الدراسات الاسلامية الأدبية) .

(ب) التـاريخ .

(ج) الجغرافيـا .

(د) الفلسـفة .

(هـ) الآثـار .

٣ — تشمل جائزة القانون :

(ا) القانون الخـاص . ويشمل القانون المدنى والقانون التجارى وأوضاع التقاضى .

(ب) العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائى والاجراءات الجنائية وعلم الاجرام .

(ج) القانون العام . ويشمل القانون الادارى والقانون الدستورى والقانون الدولى .

٤ — تشمل جوائز العلوم :

(أ) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجريبى وعلم الطبيعة النظرى والعلوم الاحصائية وعلم طبيعة الأجرام السماوية (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء.

(ب) علوم الحياة . مثل النبات والحيوان والفسيولوجيا والطفيليات والتشريح البشرى والحيوانى والطب وفروعه والأحياء المائية.

(ج) العلوم الكيميائية . مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية والكيمياء الحيوية والتغذية .

(د) العلوم الجيولوجية.وتشمل علم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيقا).

٥ — تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكوّنة من وزير المعارف رئيسا وستة أعضاء يمثلون الفروع المختلفة ، ويكون تعيينهم بمرسوم ومدّة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وتختار اللجنة الدائمة فى كل عام لجانا لفحص الانتاج المقدّم فى كل مادة . ويجوز أن يختار لهذه اللجان بعض أعضاء اللجنة الدائمة ويكون تعيين أعضاء هذه اللجان بقرار يصدر من وزير المعارف . ويمنح أعضاء لجان الفحص مكافآت يحدّدها وزير المعارف .

٦ — يعلن سنويا عن مسابقة فى كل من المواد الست المذكورة فى البند الأوّل،ويخصص لكل منها جائزة مقدارها ١٠٠٠ جنيه مصرى.وللمؤلف أن يتقدّم بانتاجه الى المسابقة بنفسه ، أو أن تتقدّم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية

والأدبية . ومع هذا يصح للجنة الدائمة المنصوص عنها فى البند الخامس أن تدخل فى المسابقة من تلقاء نفسها التآليف التى ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدّم بها المؤلف أو من يقوم مقامه .

٧ — تحدّد اللجنة الدائمة فى كل عام فرعا أو أكثر من الآداب والقانون والعلوم تخصص للإنتاج فيها جوائز العام . وتعلن عن ذلك قبل الموعد المحدّد لتقديم المؤلفات بستة شهور على الأقل .

٨ — يشترط فى الإنتاج الذى يقدّم فى المسابقة فى كل عام ما يأتى :

(ا) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى مايفيد مصر والإنتاج القومى .

(ب) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأوّل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الإعلان .

(ج) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

٩ — لا يجوز التقدّم من جديد بإنتاج سبق تقديمه .

١٠ — يقدّم الإنتاج لنيل جوائز "فؤاد الأوّل" قبل اليوم الأوّل من شهر يناير من كل عام .

ولنيل جوائز "فاروق الأوّل" قبل اليوم الأول من شهر أكتوبر من كل عام.

١١ — تمنح الجائزة كاملة لأحسن إنتاج يقدّم فى موضوع المسابقة، ومع ذلك فيجوز — إذا رأت اللجنة أن إنتاجين متقاربين ولا يمتاز أحدهما عن الآخر امتيازا ظاهرا — أن تقسم الجائزة بينهما بالتساوى ولا يجوز بحال من الأحوال أن تقسم الجائزة الى أكثر من ذلك .

١٢ — يجوز للجنة أن توصى بأن يوفد الى الخارج على نفقة الدولة من يدل إنتاجه على امتياز ظاهر . سواء ممن نالوا الجوائز أو لم ينالوها وذلك تمكينا له من الاتصال بالمعاهد العلمية أو الهيئات العالمية لاستكمال البحث أو الاستزادة منه .

١٣ — إذا لم تمنح الجائزة المقررة للمسابقة فى مادة من المواد فى عام ما استبقيت الى العام الذى يليه . وفى هذه الحالة يعلن عن المسابقة فى الفرع الذى خصصت له جائزة العام مع الفرع الآخر .

١٤ — يجوز أن يتقدم شخص واحد بأكثر من إنتاج فى سنة واحدة .

بند مؤقت — بالاستثناء من أحكام البندين السابع والعاشر يحدد وزير المعارف الفروع التى تخصص للإنتاج فيها جوائز سنة ١٩٤٧ ويحدد موعد الإعلان عنها وموعد تقديم الإنتاج .

مذكرة تفسيرية

للرسوم الصادر بانشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

اقتضت إرادة حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، تشجيعا للعلم والعلماء وحفزا للانتاج المثمر والتأليف النافع ، وتخليدا لذكرى والده العظيم المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول ، إنشاء ثلاث جوائز مالية سنوية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى يطلق عليها اسم جوائز "فؤاد الأول" . وتخصص كل منها لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى الآداب والعلوم والقانون ويعلن عنها فى مسابقة عامة سنوية . ويكون موعد منحها فى اليوم الثامن والعشرين من شهر أبريل من كل عام لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

وردّا على هذه التحية الملكية الكريمة للعلم وأهله ، وترسما لما تفضل به حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم على رجال الآداب والقانون والعلوم بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وانتهاجا لنهج جلالته فى تشجيع العلماء المصريين . أنشأت وزارة المعارف ثلاث جوائز سنوية قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه مصرى تمنح لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى فرع من الفروع الرئيسية للعلوم ويعلن عنها فى مسابقة عامة سنوية . وذلك تقديرا لأثر العلوم فى تقدم العالم الحديث ، وتقديرا لحاجتها من العناية والرعاية فى نهضة مصر الحديثة فى الوقت الذى تتطلع البلاد فيه الى تركيز صناعتها وسائر مرافقها على أساس علمى قويم .

وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك فوافق على أن تتوج هذه الجوائز باسمه الكريم . ويكون موعد منح جوائز " فاروق الأول " فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير من كل عام ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .

وبمقتضى قرار وزير المعارف رقم ٦٦٨٩ بتاريخ ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ تألفت برياسته لجنة لوضع شروط المسابقة ومنح الجوائز . وقد اجتمعت اللجنة أربع جلسات وانتهت الى إقرار الشروط الملحقة بالمرسوم .

وقد أوردت اللجنة على سبيل التمثيل ، لا على سبيل الحصر، الفروع التى يمكن أن تكون موضوعا للمسابقات . وليس من شك فى أن الجوائز — تحقيقا للغرض النبيل الذى أنشئت من أجله — تتسع للابتكار وللمخترعات القائمة على أساس علمى، والتى تساعد على النهوض بمرافق البلاد فى مختلف النواحى .

وتيسيرا لوسائل البحث ، ورغبة فى استكمال الدراسات والوصول بها الى مرتبة الكمال الذى يتحقق معه نفعها ، رؤى أن يكون من حق لجنة الجوائز أن توصى بأن يوفد الى الخارج كل من أظهر امتيازا بارزا ممن فازوا بالجائزة أو لم يفوزوا بها على حدّ سواء .

وقد انعقدت كلمة اللجنة على أن الجوائز كلها تهدف — أوّل ما تهدف — الى العلم النافع فى الحياة المصرية ، الملائم لتطوّرها والذى يساعد على استثمار مصادر الثروة المصرية وزيادة الإنتاج ، ويعنى بعلاج مشاكل مصر . ولهذا رأت اللجنة أنه الى جانب الناحية العلمية البحتة يجب الاهتمام بالناحية التطبيقية والعملية فى البحوث التى تقدّم لنيل الجوائز، وبصلتها الوثيقة بمصر .

مذكرة
مرفوعة إلى مجلس الوزراء

بتاريخ ١١ سبتمبرسنة ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكى بإنشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" . وقد نص فى البند الخامس من الشروط الملحقة بهذا المرسوم على أن تؤلف لهذه الجوائز لجنة دائمة مكوّنة من وزير المعارف رئيسا وستة أعضاء يمثلون الفروع المختلفة ويكون تعيينهم بمرسوم ومدة عضويتهم ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

وإنى أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة إلى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم بإنشاء اللجنة الدائمة لجوائز " فؤاد الأول " وجوائز " فاروق الأول " رجاء التكرم باستصدار المرسوم .

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ،،

وزير المعارف
محمد حسن العشماوى

مرســـــوم

بتأليف اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعـد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٥ شوّال سـنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بما هو آت

المـادة ١ — يعين :

الدكتور محمد حسين هيكل باشا .

الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهورى باشا .

الدكتور حسن صادق باشا .

الأسـتاذ مصطفى عامر بك .

الدكتور أحمـد زكى بك .

الدكتور محمد رضا مدور بك .

أعضاء فى اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

المـادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة فى ٤ محرّم سنة ١٣٦٦ هـ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ م)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعارف العمومية — محمد حسن العشماوى

رئيس مجلس الوزراء — اسماعيل صدقى

اللجنـة الدائمـــة

عقدت اللجنـة الدائمة أولى جلساتها فى ٨ يناير سـنة ١٩٤٧ برياسـة حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا وزير المعارف على أثر رجوعه من أمريكا . واختارت الموضوعات التى يعلن عنها للحصول على جوائز "فؤاد الأول" للآداب والقانون والعلوم عن سـنة ١٩٤٧، وأقرت الإعلان الذى ينشر . وقـد تحدّد فيه يوم ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧ آخر موعد لتقديم الإنتاج لنيل هذه الجوائز .

وقد نشر الاعلان (الموجود على صحيفة ٢٦) فى ست جرائد ومجلات . وأرسلت نسخ منه إلى جميع كليات الجامعتين و إلى المعاهد العاليـة والى الجهات والهيئات العلمية و إلى مكاتب المعارف العصرية فى لندن و باريس وجنيف وواشنجتن .

و بلغ عدد المؤلفات التى قدّمت حتى يوم ٢٨ فبراير :

٤٧ مؤلفـا لجـائزة الآداب .
٧ مؤلفات « القـانون .
٧ « « العـلوم .

وفى ٩ مارس سنة ١٩٤٧ عقدت اللجنة الدائمة جلستها الثانية . واستعرضت المؤلفات التى قدّمت . فرأت أنهـا فى جملتها لا تمثل تمثيلا صادقا نواحى الانتـاج الذى يستحق الجوائز، والذى وضعت الجوائز لتشجيعه والانتفاع به . وقدرت أن ذلك قـد يكون راجعا الى بعض القيود الواردة فى شروط منح الجوائز وهى التى صدر بها مرسوم ١١ سبتمبر . وأخصها ماجاء فى الفقرتين (أ ، ح) من المـادة الثامنة من هذه الشروط وهما الخاصتان باشتراط نشر الانتاج فى ظرف خمس سنوات من تاريخ الاعلان . واشتراط اللغة العربية الفصحى . لأن هذين الشرطين فوتا كثيرا من الانتاج القيم . سواء منه ما ظهر قبـل السنوات الخمس المـاضية . وما ظهر بغير اللغـة العربيـة فى الإنتاج الخاص بالعلوم . كما أن هـذه السنوات هى فترة

الحرب التى لايساعد عدم الاستقرار فى أثنائها على التوفر على الإنتاج . وهنا اتجه بعض الرأى فى اللجنة إلى أنه يجدر بها أن تكون أكثر سخاء فى البداية تشجيعا للانتاج وحفزا للهمم . كما اتجه رأى آخر إلى تأجيل منح الجوائز هذا العام لضرورة المحافظة على مستوى معقول يتناسب مع قيمة الجوائز وأهدافها .

وقد رؤى أن تبذل محاولة للاستفادة من المادة السادسة التى تنص على أنه : " للمؤلف أن يتقدّم بانتاجه إلى المسابقة بنفسه ، أو أن تتقدّم به بعض الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . ومع هذا فيصح للجنة الدائمة أن تدخل فى المسابقة من تلقاء نفسها التآليف التى ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدّم بها المؤلف أو من يقوم مقامه " . فأرسل فى ١١ مارس الكتاب المنشور على صحيفة ٢٧ إلى الكليات والهيئات العلمية والأدبية .

وعقدت اللجنة الدائمة جلستها الثالثة فى ١٩ مارس سنة ١٩٤٧ وقررت أن تستمر فى العمل على منح جوائز "فؤاد الأول" لهذا العام . وأن تستفيد من نص المادة السادسة السابق إيراده .

وألفت اللجنة الدائمة فى هذه الجلسة ثلاث لجان للفحص ، كما أقرت الاجراءات التى رأت اتباعها لمنح جوائز "فؤاد الأول" عن سنة ١٩٤٧ ، وقد حدّد فيها يوم الاثنين ٢٤ مارس سنة ١٩٤٧ لتعقد لجان الفحص اجتماعها الأول .

وكان يشهد اجتماعات اللجنة الدائمة — عدا أعضائها — حضرة صاحب العزة محمد شفيق غربال بك وكيل الوزارة ، وصاحب العزة اسماعيل القبانى بك المستشار الفنى ، وصاحب العزة محمد عبد الواحد خلاف بك المراقب العام للثقافة بالوزارة . وتولى سكرتيرية اللجنة الأستاذ محمد على أبو درة مدير التعاون الثقافى بالوزارة .

اعلان عن جوائز " فؤاد الأول " لسنة ١٩٤٧

تعلن وزارة المعارف أن الموضوعات التى سيمنح عن الإنتاج فيها جوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ هى :

١ — الآداب : الآداب البحتة مثل الأدب القصصى ، الأدب التصويرى ، الأدب الاجتماعى ، الشعر ، البحوث الأدبية (النقد ، البحوث اللغوية ، الدراسات الأدبية الاسلامية) .

٢ — القانون : العلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنائى ، الاجراءات الجنائية ، علم الاجرام ، القانون العام ، القانون الإدارى ، القانون الدستورى ، القانون الدولى .

٣ — العلوم : العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية مثل علم الطبيعة التجريبى ، وعلم الطبيعة النظرى ، والعلوم الاحصائية ، وعلم طبيعة الأجرام السماوية . (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا ، الميكانيكا ، الكهرباء .

ويشترط فى الإنتاج الذى يقدم للسابقة :

(١) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والانتاج القومى .

(٢) أن يكون قد سبق نشره . ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

وترسل المؤلفات من ٤ نسخ الى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف فى موعد غايته ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه . وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ تخليدا لذكرى المغفور له جلالة الملك فؤاد الأول .

١٢ يناير سنة ١٩٤٧ — وزير المعارف العمومية

السنهورى

الإجراءات التى أقرتها اللجنة الدائمة

لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" بجلسة ١٩ مارس سنة ١٩٤٧

لمنح جوائز فؤاد الأول عن سنة ١٩٤٧

تحصر لجان الفحص الإنتاج أو الكتب التى يمكن أن تكون موضوعا للسابقة وتشمل :

(أ) ما قدّم فعلا .

(ب) ما تتقدّم به الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية (البند ٦ من الشروط).

(ج) ما اقترحت اللجنة الدائمة إدخاله فى المسابقة (« ٦ «).

ويجب أن يتوفر فى كل هذا شرط المدّة المنصوص عليه فى البند ٨ — ب .

ويجوز أن يقدّم للشخص الواحد مجموع ما نشر من نشاطه العلمى فى مدى السنوات الخمس المنصوص عليها .

تجتمع لجان الفحص لأول مرة فى موعد لا يجاوز يوم الاثنين ٢٤ مارس المقبل لتقرر كل لجنة القواعد التى تسير عليها فى عملها مع اتباع ما يأتى :

١ — يبدأ باستبعاد الإنتاج أو الكتب التى ترى اللجنة لأول وهلة أنها غير جديرة بالدخول فى المسابقة ، ثم يوزع على الأعضاء ما يستبقى من الإنتاج أو الكتب لقراءتها وتقديم تقرير عنها .

٢ — يتفق بقدر الإمكان بين أعضاء كل لجنة على معايير مشتركة للتقدير .

٣ — يكلف كل عضو بتقديم تقريره فى موعد لا يجاوز أسبوعا من تاريخ تسلمه الكتاب أو الإنتاج .

٤ — تجتمع لجان الفحص مرة أخرى فى موعد لا يجاوز يوم الثلاثاء ٨ أبريل لفحص التقارير المقدّمة ويعتبر الاجتماع مستمرا حتى يتم الفحص .

٥ — يجوز للجنة الفحص أن تخصص موضوعا بذاته داخلا فى الفرع الذى اختير للسابقة ليكون هذا الموضوع دون غيره محلا للسابقة . ولا يكون ذلك إلا بعد فحص كل الإنتاج المقدّم .

٦ — تقدّم لجان الفحص النتائج التى وصلت إليها الى اللجنة الدائمة فى موعد لا يجاوز يوم الثلاثاء ١٥ أبريل . ويراعى فى تقديم النتائج ما يأتى :

(أ) تعين اللجنة إنتاجا أو إنتاجين لمؤلفين مختلفين على الأكثر لنيل الجائزة .

(ب) يجوز أن تقترح اللجنة تأجيل منح جائزة العام إذا رأت أنه لم يتقدّم إليها من الإنتاج ماهو جدير بالجائزة .

(ح) يلاحظ أنه قد نص فى البند ١٢ من الشروط الملحقة بمرسوم إنشاء منح الجوائز على جواز الإيفاد الى الخارج لمن نال الجائزة أو لم ينلها .

تجتمع اللجنة الدائمة لإقرار توصيات لجان الفحص فى اليوم التالى لوصول التوصيات إليها .

يوكل الى السكرتيرية العامة تنظيم الاحتفال بتوزيع الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧

تقدّم لجان الفحص ملاحظاتها على شروط منح الجوائز وعلى النظام فى مجموعه فى ضوء التجارب والصعوبات التى عرضت لها أثناء العمل . ويعرض ذلك على اللجنة الدائمة لدراسته عند تقديم مقترحاتها فى تعديل المرسوم .

وزير المعارف

السنهورى

وزارة المعـارف العمومية

قرار وزارى بتاريخ ٢٠ مارس سنة ١٩٤٧

وزير المعـارف العمومية

بعد الاطلاع على المرسوم الملكى الصادر فى ١٥ شوّال ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) بإنشاء جوائز " فؤاد الأوّل " وجوائز " فاروق الأوّل " وعلى البنـد الخامس من شروط منح هذه الجوائز الملحقة بهذا المرسوم .

وبعد موافقة اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأوّل" وجوائز "فاروق الأوّل" المؤلفة بمقتضى المرسوم الملكى الصادر فى ٤ محرّم سنة ١٣٦٦ (٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦) .

قـــرّر

مادة ١ — تؤلف لجنـة الفحص لجـائزة " فـؤاد الأوّل " للآداب عن سنة ١٩٤٧ من :

حضرة صاحب المعالى أحمد لطفى السيد باشا ... ... رئيسا

« الدكتور ابراهيم بيومى مدكور	أعضاء
« الأستاذ أحمـد حسن الزيات	
« صاحب السعادة أنطون الجميّل باشا	
« « العزة عبد الحميد العبادى بك...	
« الأستاذ محمـد أحمد خلف الله	
« الأستاذ محمد توفيق دياب	
« صاحب السعادة الدكتور محمـد حسين هيكل باشا	
« « العزة محمـد عبد الواحد خلاف بك	
« « « الدكتور محمد عوض محمد بك	
« « السعادة الدكتور منصور فهمى باشا	

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة صاحب العزة الدكتور محمد عوض محمد بك يعاونه حضرة الأستاذ على أدهم .

مادة ٢ — تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للقانون عن سنة ١٩٤٧ من :

حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا ... ... رئيسا

« « العزة أحمد حلمى بك	أعضاء
« « « جندى عبد الملك بك	
« الدكتور حسن أحمد بغدادى	
« صاحب العزة الدكتور حلمى بهجت بدوى بك	
« « « سليمان حافظ بك...	
« « السعادة سيد مصطفى باشا	
« « العزة عبد الرحيم غنيم بك	
« « « عبده محرّم بك	
« « « على بدوى بك	
« « السعادة على زكى العرابى باشا	
« « العزة محمد الوكيل بك	
« « السعادة محمد كامل مرسى باشا	
« « العزة مصطفى مرعى بك	
« « « الدكتور وحيد رأفت بك	

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة صاحب العزة عبده محرّم بك يعاونه حضرة الدكتور حسن أحمد بغدادى .

مادة ٣ — تؤلف لجنة الفحص لجائزة "فؤاد الأول" للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية عن سنة ١٩٤٧ من :

حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا ... ... رئيسا

« « العـزة الدكتور أحمد عبد السلام الكردانى بك		
« « « سيد فهمى بك		
« الدكتور صادق بشاره		
« صاحب العـزة عبد الرحمن الساوى بك		
« « « عبـد العزيز أحمـد بك		
« « السعادة عبـد المجيد عمر باشا	}	أعضـاء
« الدكتور عدنان والى...		
« صاحب العـزة الدكتور محمد رضا مدور بك		
« « « محمد صادق جوهر بك...		
« الدكتور محمد مرسى أحمد		
« الأستاذ محمود على فضلى		

ويتولى سكرتيرية هذه اللجنة حضرة الدكتور محمد مرسى أحمد يعاونه حضرة الدكتور ابراهيم حلمى عبد الرحمن .

مادة ٤ — على سعادة وكيل الوزارة المختص تنفيذ هذا القرار ،

السنهورى

الكتاب الذى أرسل إلى الهيئات العلمية والأدبية

حضـــرة ... ...

تتشرف بأن نرسل إلى ... ... مع هذا نسخة من المرسوم الملكى الصادر فى ١١ سبتمبر سـنة ١٩٤٦ الخاص بجوائز " فؤاد الأول " وجوائز " فاروق الأول " وشروط منحها .

وستمنح جوائز " فؤاد الأول " عن ١٩٤٧ فى يوم ٢٨ أبريل سـنة ١٩٤٧ ، وهى ثلاث قيمة كل منها ١٠٠٠ جنيه تمنح عن الانتاج فى الموضوعات الآتية :

(١) الآداب : الآداب البحتة مثل الأدب القصصى، الأدب التصويرى ، الأدب الاجتماعى ، الشعر ، البحوث الأدبيـة (النقـد ، البحوث اللغـوية ، الدراسات الأدبية الاسلامية) .

(٢) القانون : العـلوم الجنائية . وتشمل القانون الجنـائى ، الاجراءات الجنائية ، علم الاجرام ، القانون العام . و يشمل القانون الادارى : القانون الدستورى ، القانون الدولى .

(٣) العـــلوم : العـلوم الطبيعية والرياضـية والفلكية مثـل علم الطبيعة التجريبى ، علم الطبيعة النظرى ، العلوم الاحصائية ، علم طبيعة الأجرام السماوية (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا ، والميكانيكا ، الكهرباء .

وقـد نص فى البند السادس من الشروط الملحقة على أنه " للمؤلف أن يتقدّم بإنتاجه إلى المسابقة بنفســه أو أن يتقدّم به بعض الجهات أو الهيئات العلميـة والأدبيـة " .

ولمـا كان يهـم اللجنة الدائمـة للجوائز ألا تكتفى بمـا قدّم من الانتاج خشـية أن تكون هنـاك بعض الأبحـاث أو الدراسات أو المؤلفات الجـديرة بالجوائز لم يتقدّم بها أصحابها ، وحرصاً على معرفة رأى الهيئات العلمية فى الترشيح لهذه الجوائز

كُلٌّ فى دائرة عملها ، فإنا نرجو التفضل برأى واضح فى أجدر الأبحاث والدراسات والمؤلفات الواقعة فى مجال اختصاصكم بالترشيح لنيل هذه الجوائز، أيا كان تاريخ ظهورها .

والمرجو أن يصلنا ذلك فى موعد غايته يوم الاثنين المقبل الموافق ١٧ مارس سنة ١٩٤٧

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ،،

وزير المعارف
السنهورى

اللجنــة الدائمــة

من محضر الجلسة الرابعة (الخميس ١٧ أبريل سنة ١٩٤٧)

... وقد أقرت اللجنة الدائمة تصرف لجنة الفحص لجائزة العلوم فى تنحية حضرة الدكتور صادق بشـارة عن عضويتها لأنه مشترك فى بحث داخل فى المسابقـة ، وضم حضرات الآتية أسماؤهم بعـد إلى عضوية اللجنة لأن البحوث المقدّمة تقتضى اشتراكهم فى الفحص :

حضرة الدكتور ابراهيم أدهم الدمرداش .

» » عباس على نصر .

» الأستاذ عثمان بك فهمى .

» الدكتور محمد على حجاب .

» الأستاذ محمـود حامد .

» الدكتور محمود طلعت .

وعرض تقرير لجنـة الفحص لجائزة العلوم ، فقال حضرة صاحب السعادة الدكتور حسن صادق باشا رئيس هذه اللجنة إنها توخت إجازة التأليف والاختراع معا . كما حرصت على الاحتفاظ بالمسـتوى العالى الممتـاز الذى يتناسب مع قيمة الجوائز وأهدافها . ثم دار البحث حول استيفاء الإنتاج الذى أوصت لجنة العلوم بإجازته لشروط منح الجوائز . وهنا أثير شرط النشر الذى جاءت به الفقرة «ب» من المـادة ٨ من الشروط فيما يتعلق بالاختراع . فقـال معالى رئيس الجلسة فى تفسير النشر فى حالة الاختراع " إن المقصود به التثبت من أن علماء متخصصين درسوا المخترع وفحصوه ، وأجمعوا على تقـدير قيمته ونفعه ، وإمكان تطبيقه من الناحية العلمية ، فوق أنه مبنى على أسس علمية سليمة " .

و بعد مناقشة طويلة أقرت اللجنة الدائمة بالاجماع النتائج التى وصلت إليها لجنة الفحص لجائزة العلوم عن سنة ١٩٤٧ وهى :

(أولا) تقسيم الجائزة مناصفة — تطبيقا للمادة ١١ من الشروط — بين :

١ — مؤلف حضرة صاحب العزة الأستاذ مصطفى نظيف بك عن " الحسن بن الهيثم — بحوثه وكشوفه البصرية " .

٢ — الاختراعين المقدمين من حضرة الدكتور محمود الشيشينى وحضرة الدكتور محمد عبده السعيد ، أولهما لقياس القوى الكهربائية والثانى لتحليل الموجات الكهربائية .

(ثانيا) التوصية بإيفاد الدكتور رءوف دوس والدكتور محمد جمال الدين الفندى إلى الخارج للاستزادة من العلم .

وقرر المجتمعون توجيه الشكر إلى لجنة الفحص لجائزة العلوم .

وعرض تقرير لجنة الفحص لجائزة الآداب . وتبين منه أنه قد اتفق رأى هذه اللجنة على تأجيل منح جائزة الآداب عن سنة ١٩٤٧ إلى العام القادم ، حيث يمكن أن تتصرف اللجنة سنة ١٩٤٨ فى جائزتين بدلا من واحدة . وذلك تطبيقا للمادة ١٣ من ملحق المرسوم . وقد جاء بالتقرير أيضا بعض مقترحات لتعديل شروط منح الجوائز ، فتقرر إرجاء النظر فيها حتى تقدم لجان الفحص كلها مقترحاتها فى هذا الصدد .

مذكرة

عن اجتماع لجنة الآداب لجائزة " فؤاد الأول " لعام ١٩٤٧
فى يوم ٢٥ مارس سنة ١٩٤٧ ، وما اتخذ فيه من القرارات

١ — اجتمعت لجنة الآداب لجائزة فؤاد الأول لعام ١٩٤٧ فى تمام الساعة الحادية عشرة بدار مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، برئاسة حضرة صاحب السعادة أحمد لطفى السيد باشا ، وشهد الاجتماع حضرات الدكتور ابراهيم بيومى مدكور وأنطون الجميّل باشا ، ومحمد توفيق دياب بك ، ومحمد عبد الواحد خلاف بك والأستاذ محمد أحمد خلف الله وسعادة الدكتور منصور فهمى باشا ، والدكتور محمد عوض محمد بك .

وتخلف عن الحضور معتذرا كل من حضرات صاحب السعادة الدكتور محمد حسين هيكل باشا ، والأستاذ عبد الحميد العبادى بك ، والأستاذ أحمد حسن الزيات .

وقد تولى أعمال السكرتارية الدكتور محمد عوض محمد بك يعاونه حضرة الأستاذ على أدهم .

٢ — وقد أحاطت اللجنة علما بالمرسوم الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء جوائز " فؤاد الأول " و " فاروق الأول " ، وبالملحق والمذكرة التفسيرية للرسوم ، كما أحاطت علما بالاجراءات التى أوصت اللجنة الدائمة لجوائز " فؤاد الأول " و " فاروق الأول " باتباعها ، فى منح جوائز فؤاد الأول لعام ١٩٤٧

٣ — واطلعت اللجنة على قوائم المؤلفات التى تقدّم بها أصحابها من جهة ، وقوائم المؤلفات التى تقدّمت بها اللجنة الدائمة من جهة أخرى . وهى تؤلف فى مجموعها مكتبة تزيد على مائة مجلد ، وكثير منها عبارة عن أسفار كبيرة الحجم ، يبلغ الواحد منها بضع مئات من الصفحات . ولم يكن بمستغرب أن تبلغ الكتب المقدّمة مثل هذا العدد الكبير ، لأن التأليف الأدبى بطبيعته أغزر وأوفر من جميع ضروب التأليف الأخرى .

٤ — وقـد أوصت اللجنـة الدائمة بأن " تجتمع لجـان الفحص فى موعد لا يجـاوز ٨ أبريل الحـالى ، وأن تظل مجتمعة حتى يتم الفحص على أن تقـدم تقريرها النهـائى فى موعد لا يجاوز ١٥ أبريل " — أى أن عليهـا أن تقوم بمطالعة الكتب جميعا فى مدى أسبوعين ، وأن تتم عملها كله فى مدى ثلاثة أسابيع .

٥ — ورأت اللجنة أن واجب الانصاف يقضى بأن يقوم عدد من أعضائها (لا عضو واحد) بمطالعة كل كتاب ، بحيث لا يصدر الحكم على مؤلف — أو له — بناء على رأى عضو واحد . وقارنت اللجنة بين وفرة المؤلفات الأدبية وبين ضيق الزمن المتاح لهـا ، فتبين لهـا أنه يوشك أن يكون من المستحيل — استحالة مادية — أن تؤدى اللجنة واجبها ، وأن تتمه فى صورة تبعث على الرضى فى هذا الزمن الوجيز .

٦ — ووازنت اللجنة بين الاعتبارين الخطيرين فى هذا الموضوع : بين ما تنطوى عليه هذه الجائزة من معنى جليل ومن رمز لذكرى كريمة ، ممـا يقضى بأن تكون إجراءات اللجنة سليمة من كل ما يوجب النقد أو اللوم ؛ وبين الاعتبار الثـانى وهو أنه من المستحب أن تمنح هـذه الجائزة فى أقرب فرصة ممكنة ، فلم تشك فى أن الاعتبار الأوّل يرجح الثـانى . ولهذا رأت أن من واجبها أن توصى باتباع ما جاء فى الفقرة الثالثة عشرة من ملحق المرسوم : وذلك بأن تؤجل جائزة فؤاد الأوّل للآداب لعام ١٩٤٧ وأن تضم الى جائزة عام ١٩٤٨ بحيث يتاح للجنة الآداب فى العام المقبل أن تتصرف فى جائزتين بدلا من جائزة واحدة .

هذا مع العلم بأن هذا التأجيل الذى قضت به الضرورة لن يترتب عليه استبعاد أى مؤلف من المؤلفات التى قـدّمت . بل تعتبر كأنهـا لا تزال رهن الفحص ولم يصدر حكم لها أو عليها .

٧ — واطلعت لجنة الآداب على الفقرة الأخيرة من قرارات اللجنة الدائمة لجائزة فؤاد الأوّل . وهى التى تنص على :

"أن تقدّم لجان الفحص ملاحظاتها على شروط منح الجوائز وعلى النظام فى مجموعه فى ضوء التجارب والصعوبات التى عرضت لها أثناء العمل ويعرض ذلك على اللجنة الدائمة لدراسته عند تقديم مقترحاتها فى تعديل المرسوم" .

وقد بحثت اللجنة هذا الأمر واتفق رأيها على أن توصى بما يأتى :

(ا) أن يعدّل المرسوم بما يجعل جائزة "فؤاد الأوّل" على غرار جائزة "نوبل"، فتمنح مرة كل عام لشخص كان لمؤلفاته أثر كبير فى ترقية الأدب والبحث العلمى فى مصر .

(ب) أن يلغى شرط المدّة ، بحيث لا تكون مقصورة على الانتاج فى عدد من السنين ، بل ينظر عند منح الجائزة الى الانتاج كله .

(ج) أن ينظر إلى مؤلفات الكاتب كلها ، دون حاجة إلى تقسيمها إلى شعر وقصص ونقد ولغة إلى آخره ، فهنالك أدباء تناول تأليفهم هذه النواحى كلها . وليس من الانصاف لهم أن يقسم نشاطهم الفكرى أجزاء .

(د) لا يطلب من مؤلف أن يتقدّم لنيل جائزة "فؤاد الأوّل" ، بل تتولى اللجنة الدائمة اتخاذ ما يلزم من إجراء لإعداد أسماء المرشحين فى كل عام .

وهكذا تكون جائزة فؤاد الأوّل بمثابة جائزة تقدير لا جائزة مسابقة ولا تمنح لشخص بذاته إلا مرة واحدة .

فاذا أريد أن تكون هنالك مسابقة فى التأليف الأدبى ، وجب أن تفرد لها جائزة أخرى على غرار الجائزة التى يمنحها مجمع فؤاد الأوّل للغة العربية ، على أن يقصد بها إلى تشجيع الكتّاب الناشئين .

هذه خلاصة لما اتخذته لجنة الآداب لجائزة فؤاد الأوّل لعام ١٩٤٧ من قرارات ، وقد انتهى اجتماعها فى الساعة الواحدة بعد الظهر .

سكرتير اللجنة	رئيس اللجنة
محمد عوض محمد	أحمد لطفى السيد

تقرير لجنة الفحص لجائزة العلوم

عن أعمال حضرة صاحب العزة الأستاذ مصطفى نظيف بك

تقـدّم حضرته بمؤلف عن الحسن بن الهيثم فى البحوث والكشوف البصرية وهو يقع فى جزئين اطلعت اللجنة عليهما، وتبدى ما يأتى :

جمع حضرة المؤلف فى هـذا الكتاب جميع ما وصـل إليه من معلومات عن مؤلفات هذا العلامة فى الموضوع المشار إليـه من المخطوطات الأصلية التى أمكن الحصول عليها من جهات متعدّدة، وكذلك ما ذكر عن هذا الموضوع فى مؤلفات العلماء الذين ذكروا شيئا عن هـذا العلامة . وهـذا المجهود نعتقد أنه اقتضى من المؤلف مجهودا مضنيا وجلدا على البحث وكفاءة ممتازة فى الاستنباط، ولهذا فإننا نعتقد أن حضرة المؤلف قد قام بخدمة علمية جليلة فى هذا الشأن . على أن حضرته قد علق على جميع ماجاء من نظريات وقواعد وأسس وفروض برأيه الخاص فيها . وقد أوضح فيه أن هذا العلامة الذى عاش فى القرن الحادى عشر الميلادى قد ذكر من النظريات الخاصة بعلم الضوء ما زال يعتبر أساسا فى هذا العلم إلى الآن حتى بعد هـذا التقدّم الكبير فى الفنون والعلوم . وزيادة على ذلك فقد أوضح كيف أن كثيرا من القوانين والأسس التى وصفها الحسن بن الهيثم كانت قـد نسبت خطأ إلى غيره من العلماء الذين جاءوا بعده وربما يكونون قد نقلوها عنه . وأهم ما يلفت النظر فى هذا المؤلف عن قدرة ابن الهيثم هو الجزء الخاص بالرياضيات فى هذا العلم حيث أن بحثه وتفسيره للظواهر الضوئية من هذه الناحية قـد كان واضحا مضبوطا يتفق مع أحدث النظريات العصرية . ومما يستدعى الإعجاب إشارته ضمنا إلى قوانين الميكانيكا وهى تكاد تتفق مع ما وضعه نيوتن العالم الكبير فيما بعد .

وتقترح اللجنة إن أمكن جمع أعمال ابن الهيثم فى هذه الناحية فى كتاب لحفظه بالمكتبة العامة والمكاتب التى يهمها اقتناء مثل هذا الكتاب، فإن ذلك يكون عملا عظيما بجانب ماوضعه حضرة المؤلف حيث أن هذا يغنى عن الرجوع إلى المخطوطات التى لا يمكن الوصول إليها بسهولة .

على أن أهم ما فى هذا الموضوع هو أن هذا الكتاب الذى ألفه حضرة صاحب العزة مصطفى نظيف بك يعتبر بيـانا تاريخيا عن أحلم أقطاب علمـاء الطبيعة من العرب ومقابلة علمية فنية بين النظريات القديمة والحديثة وتصحيحا لبعض المسائل الفنيـة والعلمية من حيث نسبتها إلى واضعيها الأصليين وتصحيح بعض الأخطاء التى وقع فيها بعض المستشرقين من حيث تفسير بعض العبارات والآراء التى ذكرها ابن الهيثم . وهى إضافة قيمة جدًا لأبحاث هذا العلم قام بها حضرة المؤلف بمجهود جبار متواصل يستحق عليه كل الشكر والثناء .

وترى اللجنة أن هـذا البحث يمتاز بالعمق والتدقيق فى نواح لم يسبق المؤلف أحد فيها من قبل حيث قـد وضعت هـذه الآراء والنظريات موضعها الطبيعى الحقيق، و بذلك ألقت ضـوءا على حقبة من أبرز حقبات الثقافة الاسلامية ممـا دعا اللجنة إلى اعتباره بحثا مبتكرا تنطبق عليه شروط المسابقة .

تقـــــرير

عن بحوث الأستاذ الدكتور محمود الشيشينى والدكتور محمد عبده السعيد

يسرنا أن نقرر أن البحوث المقدمة من حضرتيهما هى بحوث ممتازة من النادر الوصول الى مثل نتائجها الهامة فانه إلى عهد قريب لم يكن هنالك وسائل دقيقة لقياس القوة الكهربائية ذات المقـدار الصغير والذبذبة العالية، ولم يكن هنالك أيضا وسائل دقيقـة لتحليل الأمواج الكهربائية التى من هذا النوع وأن تلك الأجهزة التى كانت تستعمل فى هذه التجارب الى هـذا العهد القريب والتى كانت نتيجة لبحوث عدد غير قليـل من علماء الكهرباء فى انجلترا وأمريكا ينقصها الدقة ويلازمها عدم الاتزان . وهى فوق أنها غير ثابتة تتوقف على افتراضات تقريبيـة يصعب تحقيقها وتعطى قرارات خاطئة لا يمكن الاعتماد عليها خصوصا فى الحالة التى تكون فيها القوة الكهربائية صغيرة (نحو جزء من البليون من الوات أو أقل)

وفى الحالة التى تكون فيها الذبذبة عالية (نحو الخمسين مليون ذبذبة أو أكثر) كما هو واضح من تقارير شركة ماركونى العالمية وتقارير البروفسور فورتسكيو عميد قسم الكهرباء بجامعة لندن ورئيس معهد المهندسين الكهربائيين بانجلترا .

ومن الحق أن نسجل هنا أن الاختراعين المقدمين من حضرتيهما بنيا على أسس علمية سليمة وقد تغلبا على جميع الصعوبات الفنية المذكورة وفتحا عهدا جديدا فى بحوث الـ (Telecommunications) أى الراديو والتليفزيون والتلغراف والتليفون (كما هو ثابت فى تقارير شركة ماركونى ورئيس معهد المهندسين) .

والاختراع الأول (Patent No. 13855 H. F. Valve Wattmeter) عبارة عن جهاز فنى دقيق لقياس القوى الكهربائية وهو فوق ذلك يقيس شدة التيار ومقدار الضغط والاختراع الثانى (Patent No. 1112, H. F. Harmonic Analyser) عبارة عن جهاز لتحليل الموجات الكهربائية وكلا الجهازين يمتاز بدقته وبصلاحية استعماله فى جميع الدوائر الكهربائية عامة وفى الدوائر ذات الذبذبة العالية خاصة وهو ليس مقيدا بمقدار القوة مهما صغر ولا بعدد الذبذبات مهما كبر وإن الطرق الفنية التى بنى عليها عمل هذين الجهازين والنظريات العلمية التى ابتكرت فى تنفيذهما تدل على عبقرية فذة ونبوغ رائع .

وإنه لجدير أن نذكر هنا أن هذين الاختراعين الهامين لم يسبقهما إليهما أحد وهما نتيجة بحوث علمية مستفيضة أجريت بمنتهى الدقة وبمهارة فائقة وإننا نشاطر البروفسور فورتسكيو الرأى أن هذه بحوث ممتازة ذات أهمية عالمية . ولا يوجد أكثر دلالة على قيمتهما من أن شركة ماركونى العالمية التى بها هيئة فنية للبحوث الكهربائية من أكبر الهيئات فى العالم اهتمت كل الاهتمام بهذين الاختراعين وطلبت الاشتراك فى تسجيلهما وقد تم ذلك فعلا وأخذت على عاتقها إخراجهما فى مصانعها . وهى الآن تتولى فعلا تنفيذ الاختراعين صناعيا ولا ريب فى أنه سيكون لهما أكبر الأثر فى تقدم البحوث الكهربائية »

عبد الرحمن الساوى　　سيد فهمى

اللجنة الدائمة لجوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

من محضر الجلسة الخامسة (الاثنين ٢١ أبريل سنة ١٩٤٧)

عرض تقرير لجنة الفحص لجائزة القانون . ودار البحث حول استيفاء الانتاج الذى أوصت هذه اللجنة باجازته لشروط منح الجوائز . وبعد مناقشة طويلة أقرت اللجنة الدائمة بالإجماع النتائج التى وصلت اليها لجنة الفحص لجائزة القانون عن سنة ١٩٤٧ وهى :

تقسم الجائزة مناصفة — تطبيقا للمادة ١١ من الشروط — بين :

١ — "فى المسئولية الجنائية" لحضرة صاحب العزة الدكتور محمد مصطفى القللى بك .

٢ — "فى حق الدولة والأفراد على الأموال العامة" لحضرة الدكتور محمد زهير جرانة م .

السكرتير — الرئيس

أبو درة — السنهورى

لجنة فحص جائزة " فؤاد الأول " للقانون

تقرير خاص عن مؤلف الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القللى بك

(فى المسئولية الجنائية) — القاهرة سنة ١٩٤٥ الطبعة الأولى

تناول مؤلف هـذا الكتاب فى مقدّمته مناقشة المذهبين الرئيسين فى أساس المسئولية الجنائية فى العصر الحديث، وعرضهما عرضا واضحا. ثم أفرد الكتاب الأوّل للمسئولية الجنائيـة من ناحيتيها المـادية والمعنوية فتكلم فى الباب الأوّل من هـذا الكتاب عن علاقة السببية فى الفقه الألمـانى والفرنسى وفى قضاء المحاكم المصرية وعن السببية فى ارتكاب الجريمة العمدية بطريق سلبى وعن المسئولية الجنائية عن فعل الغير. ثم تكلم فى الباب الثانى من هذا الكتاب عن القصد الجنائى فى الجرائم العمدية مع تحليل القصـد الخاص فى أهم الجرائم التى تتطلبه وعن القصـد المحدّد وغير المحدّد والقصد الاحتمالى وسـبق الإصرار وعن الخطأ فى الجرائم غير العمدية وجدل أصحاب المذهبين التقليدى والوضعى حول لزوم وعدم لزوم العقاب عليهـا وعن صور الخطأ ووحدته أو ازدواجه ولم يفت المؤلف التحدّث فى هذا الباب عن الشخص الاعتبارى من حيث المسئولية الجنائية .

أما الكتاب الثـانى من هـذا المؤلف فقد خصصه المؤلف لبحث أسـباب انعدام المسئولية الجنائيـة فتكلم فى الباب الأوّل عن أسباب الإباحة وهى استعمال الحق فى مختلف صور التأديب والإصابات الحاصلة فى الألعاب الرياضية والقذف والتبليغ والشهادة والمرافعـة والمناقشات البرلمـانية والطعن فى الموظفين ومن فى حكمهـم فى أحوال خاصة والنقد، وكذلك الدفاع الشرعى وطبيعته والنظريات المختلفة لتـبريره وتطوّر التشريع فى خصوصـه بمصر وشروطه وأحكامه لا سيمـا بالنسبة إلى استعمال الأجهزة التى تتحـرّك من تلقاء ذاتها ثم عرض لقيام الموظف بواجبه وشرائط الإباحة فى هذه الحالة وتكلم فى الباب الثانى من الكتاب الثانى عن موانع المسئولية من جنون وغيبوبة وإكراه مادّى وحالة ضرورة .

وقد اتخذ المؤلف أساسا لدراسته فى الكتابين القانون المصرى مقارنا بأهم التشريعات الأوروبية وأحدثها .

والمؤلف متقن الترتيب سليم اللغة سهل الأسلوب عالج فيه واضعه موضوعا كبير الخطر من الوجهتين العلمية والعملية بجمع شتاته وأجاد بحثه وقرب مناله وهذا الى اجتهاد ملحوظ تبدو فيه شخصيته الفقهية واضحة المعالم فهو إذ يسوق مختلف المذاهب والآراء يوازن بين حججها وأسانيدها و يرجح واحدا منها على غيره دون أن يكتفى بما أبداه أصحاب الرأى الذى يؤيده من حجج بل يعمد الى دعم الرأى بحجج مبتكرة .

ومن شواهد ذلك مناقشته للتقسيم الخاص بالقصد الجنائى إلى محدّد وغير محدّد فقد بدا طابعه الخاص فى استعراضه لهذا التقسيم وهو يجاوز ذلك إلى إبداء آراء لا يستند فيها إلى غيره من الباحثين لها وزنها واعتبارها وقد وضح ذلك فى كثير من النظريات كنظرية القصد الاحتمالى ومدى أخذ المشرع المصرى بها ومسئولية الأطباء والمسئولية فى حالة الغيبوبة عن الجرائم غير العمدية .

وبذلك يكون المؤلف قد أضاف إلى الفقه المصرى فى القانون الجنائى جديدا يؤهله لاستحقاق نصف جائزة فؤاد الأوّل للقانون وفقا لأحكام المرسوم المنشئ لهذه الجائزة .

سكرتير اللجنة	رئيس اللجنة
حسن بغدادى	محمد بهى الدين بركات

لجنة فحص جائزة " فؤاد الأول " للقانون

تقرير خاص عن مؤلف الأستاذ الدكتور محمد زهير جرانه

(فى حق الدولة والأفراد على الأموال العامة) — القاهرة سنة ١٩٤٣ الطبعة الأولى

تبينت اللجنة أن مؤلف هذا الكتاب قد توخى منه الإحاطة بأطراف الموضوع على تباينها وتباعدها بقدر ما حرص على التعمق فى استخلاص الأحكام الكلية والكشف عن حقيقتها .

وقد ضمن مؤلفه فصولا أربعة عرض فى أولها لبحث نظرية الأموال العامة فى تاريخ التشريع المقارن فبدأ بالقانون الرومانى والقانون الفرنسى القديم وأجمل ما انتهى إليه الوضع فى القانون الفرنسى الحديث ثم انتقل إلى الشريعة الإسلامية ومهد بذلك كله لتصوير قواعد النظرية العامة فى القانون المصرى الوضعى وبيان ما يربطها من الصلات بمصادرها واختتم هذا الفصل بما استحدث مشروع القانون المدنى من أحكام .

وعالج فى الفصل الثانى تكييف حق الدولة على الأموال العامة فاستظهر مختلف النظريات التى أسفرت عنها جهود الباحثين سواء فى ذلك ما قام منها على أساس مملوكية المال العام أو على أساس إنكار هذه المملوكية وعقب على هذا العرض الجامع بتفصيل آراء الفقه والقضاء فى مصر ثم اختار تكييفا خاصا لهذا الحق سلك فيه مذهب أنصار فكرة المملوكية ومضى يرتب على هذا التكييف نتائجه و يوجه فى كنفه المبادئ المتعلقة بحبس المال العام عن التصرف والاكتساب والحجز ويجلى مظاهر هذا المال فى التشريع الجنائى وكيفية إدخاله فى نطاق المنفعة العامة وإخراجه من هذا النطاق .

وقد وفق المؤلف فى هذا الفصل إلى دعم الدفاع عن فكرة المملوكية ونحا نحوا جديدا فى تحليل أحكام القضاء المصرى وردّ ما حفلت به من الجزئيات إلى أصولها العامة .

وفى الفصل الثالث توفر المؤلف على بحث صلة الأموال العقارية العامة بما يجاورها من العقارات الخاصة فأصل وجوه النظر المختلفة فى فرع أول تناول فيه النظريات المختلفة و بسط موقف الفقه والقضاء فى فرنسا من « منافذ التطرق » وعقد الفرع الثانى لأحكام القانون المصرى من الارتفاقات التى تقرر لخدمة المال العام أو تقرر على هذا المال ووفق فى رد التطبيقات القضائية إلى أصولها وأدلى برأى واضح فى كثير من المسائل التى تباينت فيها أحكام القضاء .

وفى الفصل الرابع ناقش المؤلف استعمال الأفراد للمال العام فى قسمين متعاقبين وقف أولها على المبادئ العامة وعالج فى القسم الثانى صور استعمال الأفراد للمال العام وما يتعلق بهذه الصور من أحكام ولم يقتصر فى هذا الصدد على الاستعمال العام الذى يتمثل فى انتفاع الكافة انتفاعا بعيدا عن الاختصاص بل عمد كذلك إلى صور الاختصاص العام والاختصاص الفردى بجزء من المال العام .

والكتاب بوضعه هذا قد جمع ما يتعلق بحق الدولة والأفراد على الأموال العامة جمعا يكاد يكون شاملا وفيه من طلاوة العرض ودقة البحث والتحليل فى أكثر من ناحية ما يكشف عن امتياز ظاهر بالنسبة إلى ما أخرج من المؤلفات فى السنوات الخمس الأخيرة فى نطاق دراسات القانون العام . وفيما عنى به هذا الكتاب فى ناحية التأصل ولا سيما فيما يتعلق بتخريج النصوص المصرية ودراسة أحكام القضاء المصرى ما يكفل له من معانى الابتكار قسطا يجعله جديرا بنصف جائزة فؤاد الأول وفقا لأحكام المرسوم المنشئ لهذه الجائزة .

رئيس اللجنة — محمد بهى الدين بركات

سكرتير اللجنة — حسن بغدادى

الجوائز تمنح ببراءة ملكية

التمست وزارة المعارف أن تمنح جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول" ببراءة ملكية ، وذلك رفعا من شأن هذه الجوائز الكريمة وزيادة فى قدرها ، وتشجيع مستحقيها ، وقد تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم فأذن بذلك ، وصدر به المرسوم الملكى وهذا نصه :

مرسوم

بتعديل المرسوم الخاص بانشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر فى ١٥ شوال سنة ١٣٦٥ (١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) الخاص بانشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة ١ — يستبدل بنص المادة ٣ من المرسوم سالف الذكر النص الآتى :
" يكون استحقاق الجوائز المنصوص عليها فى المادتين الأولى والثانية وفقا للشروط الملحقة بهذا المرسوم . وتمنح ببراءة ملكية".

مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هذا المرسوم ويعمل به من تاريخ صدوره "

صدر بقصر القبة فى ٢ جمادى الثانية سنة ١٣٦٦ (٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير المعارف العمومية
محمود فهمى النقراشى	السنهورى

وزارة المعارف العمومية

المراقبة العامة للثقافة

اللجنــة الدائمــة

لجوائز " فؤاد الأول " وجوائز " فاروق الأول "

حضـــرة

يتفضل حضرة صاحب الجلالة مولانا الملك المعظم ، فيسلم بيده الكريمة البراءات الملكية للفائزين فى جوائز "فؤاد الأول" عن سنة ١٩٤٧ فى حفل يقام بقاعة الاحتفالات العامة بجامعة فؤاد الأول فى تمام الساعة الرابعة والنصف بعد ظهر يوم الاثنين المقبل ٢٨ أبريل سـنة ١٩٤٧ ، فالمرجو التفضل بالحضور بملابسكم الرسمية أو الجامعية قبل هذا الموعد بنصف ساعة .

وتفضلوا بقبول عظيم الاحترام ،،

٢٣ أبريل سنة ١٩٤٧

رئيس اللجنة الدائمة

وزير المعـارف

السنهورى

الاحتفال بتوزيع الجوائز

اقتضت إرادة المليك المعظم أن تنشأ جوائز " فؤاد الأول " للآداب والقانون والعلوم ، تخليداً لذكرى والده العظيم ، واعترافاً بما له من أياد بيضاء على العلم ، وآلاء سابغة على العلماء ، وتقرر أن يكون موعد توزيعها على الفائزين بها يوم ٢٨ أبريل من كل عام ، وهو يوم ذكرى وفاة الراحل الكريم . وهكذا يحيا العاهل العظيم فى عظمته بعد موته ، ويعيش فى مآثره وأعماله ، وتتجدد له فى هذه الدنيا حياة ثانية ، فاقترنت الذكرى الحادية عشرة بأكرم مناسبة لتوزيع هذه الجوائز فى عامها الأول ، فكانت فرصة لكهول العلم ، وأبت إلا أن تستكمل رواءها ، فجمعت إلى ذلك فرحة شباب العلم ، حيث وزعت الدرجات الجامعية العلمية على المتفوقين المتخرجين فى كليات جامعة فؤاد الأول عام ١٩٤٥ — ١٩٤٦

وحددت الساعة الرابعة والنصف من بعد ظهر يوم الاثنين ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧ لهذا الحفل الجامعى الرائع فى قاعة الاحتفالات الكبرى بجامعة فؤاد الأول .

وقد ازدحم طريق الركب الملكى بالجماهير الغفيرة تحيى الفاروق ، وأقيمت الزينات وأقواس النصر ، واصطف تلاميذ الكشافة على جانبى الطريق حتى حرم الجامعة .

وقد امتلأت قاعة الاحتفالات الكبرى بالجامعة بالمدعوين من رجالات الدولة وأشياخ العلم ورجال التعليم ، وطالبات الجامعة وطلبتها . وخصصت المقاعد التى إلى يمين المقصورة الملكية للوزراء وكبار المدعوين ، وخصصت المقاعد المقابلة لها إلى يسار المسرح لرجال السلك السياسى ، وكبار ممثلى الجاليات الأجنبية .

وخصص وسط القاعة لأعضاء مجلسى الشيوخ والنواب إلى اليمين ، ورجال الصحافة إلى اليسار ، وفى الوسط أساتذة الأزهر وأساتذة الجامعة ورجال التعليم

بوزارة المعارف ، ورتبت على المسرح الذى يتصدّر القاعة مقاعد لحضرات رؤساء وأعضاء اللجنة الدائمة ولجان الفحص يتقدّمهم حضرة صاحب المعالى وزير المعارف .

وما انتصفت الساعة الخامسة حتى سمع هتاف الطلبة مدويا بحياة جلالة الملك ، ورفعت ستائر المقصورة الملكية فأهلّ الفاروق يحفّ به رجال القصر والديوان الملكى والحاشية العسكرية ، يتصدّرهم حضرة صاحب المجد النبيل عمرو إبراهيم ، وحضرة صاحب الدولة محمود فهمى النقراشى باشا ، وحضرة صاحب المقام الرفيع شريف صبرى باشا ، وحضرة صاحب المعالى إبراهيم عبد الهادى باشا ، وحضرات أصحاب السعادة والعزة عبد اللطيف طلعت باشا ، ومحمد طاهر باشا ، وحسن يوسف بك ، والدكتور عباس الكفراوى باشا ، وعمر فتحى باشا ، وعبد الله النجومى باشا ، ومحمد حيدر باشا . فتصاعدت الهتافات بحياة الفاروق ملك وادى النيل ، والفاروق فخر العروبة ، والفاروق أمل الشرق الزاهر ، والفاروق نصير العلم .

ووقف على الأثر معالى الدكتور السنهورى باشا بوصفه رئيس اللجنة الدائمة للجوائز ، فاستأذن فى إلقاء كلمة الافتتاح ، وأعقبه سعادة الأستاذ أحمد لطفى السيد باشا رئيس لجنة الفحص لجائزة فؤاد الأول للآداب . فمعالى الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا رئيس لجنة الفحص لجائزة القانون . فسعادة الدكتور حسن صادق باشا رئيس لجنة الفحص لجائزة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

ولما انتهت هذه الكلمات استأذن حضرة صاحب المعالى الدكتور السنهورى باشا فى تقديم الفائزين بالجوائز . وقد تشرف حضراتهم بمصافحة حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم ، وتسلموا براءات الجوائز .

كلمة حضرة صاحب المعالى الدكتور عبد الرزاق السنهورى باشا
وزير المعـارف

مولاى يا صاحب الجلالة

إن لوالدكم الراحل العظيم ، من الأيادى البيضاء على العلم ، ماجعل رجال العلم فى هذا البلد ، تختار يوم ذكرى وفاته ، ليكون موسما للعلم .

فاختارت لجنة الجوائز هذا اليوم ، لتوزيع الجوائز العلمية التى تفضلتم بتخصيصها كل عام ، للفائزين من كبار العلماء والأدباء ، وهى الجـوائز التى أطلقتم عليها اسم والدكم العظيم .

واختارت جامعة فؤاد الأول هذا اليوم أيضا ، لتوزيع درجاتها العلمية ، على النابهين من أبنائها الخريجين .

اسم كريم واحد يجمع بين هـذا كله . ففى اليوم الذى نحيي فيه هـذه الذكرى الكريمة ، ذكرى وفاة الملك فـؤاد الأول ، تتفضلون يا مولاى ، فتوزعون جوائز فؤاد الأول ، والدرجات العلميـة لجامعة فؤاد الأول . فاليـوم هو يوم فؤاد . وكم لفؤاد من أيام سلفت ، ارتفع فيها لواء العلم خفاقا . وتسابق فيها العلم والجاه ، فكان العلم سباقا .

لقد كان فؤاد فى حياته نعمة ضافية على العـلم والعلماء والمتعلمين ، وهو اليوم بعـد موته بركة سابغة على كل هـؤلاء . وهكذا الرجل العظيم ، تجاوز آلاؤه غير المحدودة عمره المحدود ، ويحيا فى عظمته بعـد موته ، ويعيش فى مآثره وأعماله . وتتجـدد له فى هـذه الدنيا حياة ثانيـة ، هى ذكراه المجيـدة ، والذكر للانسان عمر ثان .

وإن روح هـذا العاهل العظيم لتطل الآن علينا ، فى هـذا المكان ، من علياء سمائها ، تبارك لك يامولاى برك بذكرى أبيك ، وترسمك لخطاه ، ووفاءك للعـلم ، وحفاوتك بالعلماء .

***

هذا اليوم هو يوم فؤاد الأوّل، وهو يوم العلم والعلماء .

وسيتشرف بالمثول بين يديك يامولاى، لأخذ الجوائز العلمية، ولتسلم الدرجات الجامعية، كهول وشباب . أما الشباب، فأولئك هم المتفوقون من الناشئين فى العلم. وأما الكهول ، فأولئك هم النابغون فيمن نضج من العلماء . سلسلة واحدة هى سلسلة العلم، تتلاقى أوائل حلقاتها بأواخر هذه الحلقات . حتى ينتظم عقدها، وينسجم نظامها .. ومن أولى أن يكون قدوة للناشئين فى العلم ، من هؤلاء الذين نضجوا فيه ، فاذا اجتمعوا كلهم فى صعيد واحد ، وفى حضرة المليك المعظم ، فقد اجتمع القدوة والمقتدى، فى أجل مكان، وكان الاجتماع مقرونا باليمن للكهول، وحافزا للهمة فى الشباب .

والنابغون من العلماء، الذين يتقدّمون اليوم لأخذ جوائز فؤاد الأوّل ، هم صفوة مختارة من رجال العلم والقانون . وجوائز فؤاد الأوّل هى هبتكم الكريمة السخية . وهى هبة جديرة باسمها ، وجديرة بمعطيها . أنتم الذين فكرتم فيها ، وأنتم الذين نفذتموها، فلكم الفضل أوّلا وآخرا، فى التفكير وفى التنفيذ .

ولم تكن هناك طريقة أفضل ، لتكريم الملك العظيم الراحل ، من أن تجيزوا فى يوم ذكرى وفاته من كل عام، رجال العلم فى أمتكم، وتثيبوهم على جهودهم الموفقة، وإنتاجهم العلمى الممتاز . فالملك العظيم الراحل أخذ بزمام النهضة العلمية فى مصر،وساقها أشواطا بعيدة الى الأمام . وهذه الجامعة التى نحن فيها هى من نبت غرسه . وهذه الجمعيات والهيئات العلمية الكثيرة ، ولها من يمثلها اليوم فى هذا الاجتماع، هى من صنع يده . فلا شيء أفضل لتخليد ذكراه من تكريم العلم والعلماء .

ثم إن العلماء فى مصر قوم فى أشد الحاجة الى التشجيع . فهم لا يزالون فى المرحلة القاسية التى يعانون فيها الأمرين . يعانون المر فيما يبذلون من جهود

شاقة فى الابتكار الواجب للعلم ، ويعانون المر فيما يلقون من القصور فى تقديرهم ، حتى إن العالم ليحتاج أن يزاحم الناس ليحملهم على الاعتراف بمكانتـه ، والمزاحمة ليست من خلق العلماء . فجئت أنت يامولاى لتأخذ بأيديهم ، ولتضعهم فى المكان الذى يليق بعلمهم .

***

وقد تفضلتم باصدار مرسومكم الكريم بانشاء جوائز ثلاث ، تعطى فى كل عام من مالكم الخاص ، قيمة كل منها ألف من الجنيهات ، تمنح لصاحب أحسن إنتاج فى الآداب والقانون والعلوم . واشترط المرسوم فى الانتاج ألا يكون قد مضى على نشره لأوّل مرة أكثر من خمس سـنوات من تاريخ الاعلان عن الجائزة ، وأن يكون باللغـة العربية الفصحى . وقد حفزت أريحيتكم الكريمة يامولاى وزارة المعارف أن تنهج نهجكم فى تشجيع العلماء المصريين ، فأنشأت ثلاث جوائز سنوية أخرى ، قيمة كل منها ألف من الجنيهات ، تمنح لصاحب أحسن إنتاج فى علوم الحياة ، وفى العلوم الكيميائية ، وفى العلوم الجيولوجية . وقد تفضلتم فأذنتم أن تتوّج هـذه الجوائز باسمكم الكريم . وجعـل موعد منحها فى اليوم الحادى عشر من شهر فبراير من كل عام ، ابتهاجا بعيد الميلاد الملكى السعيد .

وقضى المرسوم أن تؤلف لهذه الجوائز الست لجنة دائمـة ، تختار فى كل عام لجانا فنيـة من كبار العلماء والأدباء ، لفحص الإنتاج المقدّم لنيل كل من هـذه الجوائز . وقد اختارت اللجنة الدائمة هـذا العام لجائزة الآداب لجنة يرأسها حضرة صاحب السعادة أحمـد لطفى السيد باشا ، ولجائزة القانون لجنـة يرأسها حضرة صاحب المعالى محمد بهى الدين بركات باشا ، ولجائزة العـلوم لجنة يرأسها حضرة صاحب السعادة حسن صادق باشا .

واجتمع لدى اللجـان الفنية الثلاث عدد غير يسير من المؤلفات والأعمـال . وسيتولى رئيس كل لجنة بسط الأعمال التى قامت بهـا لجنته ، وما قدّم لهـا من مؤلفات ، وما عنّ لها من ملاحظات ، وما قام أمامها من صعوبات .

وبحسبي أن أذكر هنا أن لجنة الآداب رأت أن توصى بتأجيل منح الجائزة لأسباب اضطرتها إلى ذلك، على أن تضم جائزة هذا العام إلى جائزة العام المقبل، فتتصرف اللجنة فى جائزتين بدلا من جائزة واحدة . ولن يترتب على هـذا التأجيل استبعاد أى مؤلف من المؤلفات التى قدّمت، بل تعتبر رهن الفحص، ولم يصدر حكم لها أو عليها . وهذا التأجيل تمشت فيه اللجنة مع أحكام المرسوم التى تجيز استبقاء جائزة عام الى العام الذى يليه .

أما لجنة القانون فقد اختارت مؤلفين من خير المؤلفات القانونية ، وقسمت الجائزة بينهما مناصفة ، بعـد أن استبعدت من المؤلفات ما مضى على نشره أكثر من خمس سنوات ، مراعاة لأحكام المرسوم .

وكذلك فعلت لجنة العلوم، فهى لم تستبق إلا الأعمال التى لم يمض على نشرها أكثر من خمس سنوات ، واختارت من هذه مؤلفا جليلا منحته نصف الجائزة ، ومنحت النصف الآخر اختراعا فى الكهرباء ابتكره عالمان مصريان، وهو اختراع ذو أهمية عالمية . وأوصت بإيفاد شابين نابهين فى بعثة إلى الخارج ، دل إنتاجهما على امتياز ظاهر .

وسيصف حضرات رؤساء اللجان فى شىء من الإسهاب ، المؤلفات والأعمال التى استحقت الجوائز .

*
* *

ويعنينى هنا أن أبرز يا مولاى أمرا واحدا ، هو أن الغرض الذى توخيتموه جلالتكم من إنشاء هذه الجوائز قد تحقق . أردتم أن تشجعوا العلم ، وأن تشجعوه مكتوبا باللغة العربية ، فتجعلوا من لغتنا القومية ، لغـة علمية عالمية . وها نحن نهتدى الى مؤلفات فى الآداب والقانون والعلوم ، نستطيع أن نتقدّم بها الى العالم، لنزيد بهـا فى ثروته العلمية . وأردتم أن يكون فى مصر مبتكرون ومخترعون ،

وها نحن نعثر اليوم على علمــاء مصريين يخترعون من الأجهزة ما يفتحون به عهدا جديدا فى الميدان الذى اخترعوا فيه . ويشهد كبار العلماء فى الغرب "أن الطرق الفنية التى بنيت عليها هذه الأجهزة ، والنظريات العلمية التى ابتكرت فى تنفيذها، تدل على عبقرية فذة ، ونبوغ رائع" .

لقد أثبت علماؤنا اليوم يا مولاى أن العلم ليس وقفا على الغرب ، وأن العقل المصرى إذا أطلق من عقاله ، وأفسح له المجال ، فانه يثب ويرتفع ، حتى يصل الى المستوى الذى وصل اليه علماء الغرب . وهذه حقيقة تدل عليها مؤلفات علمائنا الذين فازوا بجوائز هذا العام، وهى ليست إلا مثلا لمؤلفات كثيرة أخرى . فالعالم المصرى يحق له اليوم أن يطالب بمكانه بين علماء الغرب، وهو فى ذلك لا يستحدث جديدا ، بل يواصل تقاليد قد سلفت ، يوم كانت مصر هى منــار العلم ، ومنبع المدنية ، ومقر الحضارة .

والنهضة العلمية فى مصر هى عز المــاضى، وأمل المستقبل . بنينا مجدنا بالعلم، وسنعيد بناءه بالعلم . وها نحن نمد النظر الى آفاق بعيدة ، آفاق يشع منها النور قويا وهاجا . ونرى النور يقترب منــا رويدا رويدا ، وكلما اقترب زاد أشعاعا وقوة . فهل مصر، وهى تمشى الى مستقبلها، سيغمرها هــذا النور المتألق، لقــد أخذت غياهب الجهل تنقشع عن سمائنا ، يبددها هــذا النور الذى يقترب . فليكن سيرنا نحو النور،ولنمش اليه بخطوات ثابتة، فان هذا النور الذى نراه هو مرآة المــاضى، وعنوان الحاضر، ورجاء المستقبل .

لقد كشفنا فى مصر عبقرية وعلما . كشفنا اليــوم ذلك . وسنكشف غدا بعــون الله وبفضل رعايتكم يا مولاى ، آيات أخرى من العبقرية المصرية، تلك العبقرية التى ورثتها مصر عن الآباء والجدود ، وظل الخلف يتلقاها عن السلف ، من عهــد مينا الأول ، الى عهد فاروق الأول ، حفظه الله راعيا للعــلم ، وأبقاه ذخرا للعلماء .

كلمة حضرة صاحب السعادة احمد لطفى السيد باشا
رئيس لجنة الفحص لجائزة الآداب

مـــولاى

ترفع إلى جلالتكم لجنـة الآداب آيات الشـكر على ما أوليتم الأدب الجليـل من نعمتكم والشامل من رعايتكم متأثرين فى ذلك سـنن والدكم الملك العظيم الذى لا عزاء للأدب بعـده إلا عنـاية جلالتكم به و رعايتكم له وتشجيعكم إياه على أداء رسالته .

والحق إن المستوى الرفيع الذى بلغه تطوّر الآداب فى النهضة المصرية الحالية مرتبط بجهود الأمير فؤاد و رعاية الملك فؤاد، كما ترتبط المسببات بأسبابها وكما تستمدّ الآثار وجودها من مؤثراتها، أو بعبارة أخرى تاريخ التطوّر السريع للآداب فى مصر فى عهدها الحاضر إنما هو تاريخ الملك فؤاد .

مـــولاى

إن الذين طالت أعمارهم من أهـل النظر فينا لحضروا عهد الآداب فى مصر قبل سنة ١٩٠٧، وسايروا تطوّرها بعد إنشاء الجامعة الأهلية الحرّة التى قام بشؤونها الأمير فؤاد، والجامعة الحكومية التى أنشأها و رعاها الملك فؤاد، والتى على غرارها أنشأتم جلالتكم جامعتكم بالاسـكندرية . أولئك يشهدون أن النقلة من التعليم المدرسى المقيـد بقيود من الموافقات الأميرية وبأغلال من الاعتبارات السياسـية والأغراض الاستعمارية إلى التعليم الجامعى الطليق من تلك القيود قد دفع بالأدب وعلوم الآداب دفعة عنيفة أشبه بالثورة منها بالتطوّر الطبيعى .

إن أساتذة الآداب الأور بيين الذين امتلأت بهم الجامعات الثلاث والأساتذة المصريين الذين عادوا من بعثاتهم إلى التـدريس فيهنّ بما ألقوا من محاضرات وما نشروا من أسـفار ونقلوا من ثقافات أجنبية، قـد أحدثوا للآداب فى مصر

حركة مباركة فيها تعرف الأدب الرفيع ذاته واستجمع مقومات شخصيته فتبلت أغراضه ، واتسع ميدان نشاطه واتخذ أسلوبا جديدا ملائما للعصر الحاضر مزاجا من البساطة والجمال . فلم يعد به من حاجة الى أن يستر فقر معانيه بالغلو فى التكلف وفى تلمس المحسنات اللفظية حيث ينبغى وحيث لا ينبغى على سواء .

هذه الحركة المباركة أنشأت جيلا من الكتاب المجيدين يصدرون فيما يكتبون عن المبادئ العلميـة ويعالجون المشكلات السياسية والاجتماعية على نحـو ما يعالج كبار الكتاب فى أرقى البـلاد فتبثوا بذلك اللغـة العربية التى عادت بفضلهم إلى ما يشـبه مستقرها فى عهود العباسيين . كذلك اتخذت القصة ميدانا جديدا يعالج فيه الكتاب أدواءنا الاجتماعية ويبسطون من النظريات البسيكولجية مطبقة على الأفراد والجماعات الى غير ذلك من أغراض القصة التى لم يكن لنـا بهنّ عهد من قبـل . وتناول الشعر أغراضا أوسع بكثير من الأغراض الشعرية الأولى ســواء فى ذلك الشعر السلفى والشعر التجديدى حتى لقد وسع المسرحيات فأخرج لنا منها قطعا غاية فى الجمال .

فى كل النهضات المدنية إغريقية كانت أم رومانية أم عربية أم أوربية كانت الآداب فى الطليعة ثم تعقبها العلوم . وكذلك الحـال فى نهضتنا قفت تلك الحركة المباركة على آثار الأدب البحت بعـلوم الأدب الأخرى فأنشئت فى الجامعـات كراسى الفلسفة وكراسى التـاريخ والجغرافية وكراسى الآثار وكراسى آداب اللغات الأجنبية وثقافتها .

أنتجت تلك الحركة الأدبية كتاب هـذا الجيل وشعراءه وفلاسفته ومؤرخيه فسجلوا آثارها بمـا نشروا من الكتب فى ألوان الأدب البحت وفى علوم الآداب ما حقـه أن ينـال اغتباط جلالتكم — بالنتائج الباهرة لمجهوداتكم ومجهود آبائكم الأكرمين فى هذا السبيل .

فلقد نشر نتاج الآداب وعلوم الآداب إلى حد أن لجنتنا التى كلفت المفاضلة بين أفراد هذه الكثرة المفرطة من المؤلفات الجليلة لم تجد وقتا كافيا لهذه المفاضلة، على أن المفاضلة فى حقيقة الأمر ربما لا تتيسر إلا بين مؤلفات فى موضوع واحد أو على الأقل فى موضوعات متقاربة . من أجل ذلك رأت اللجنة تأجيل الجائزة الى مثل هذا اليوم من العام المقبل. أيدكم الله يامولاى وجعل عهدكم أشمل العهود بركة على مصر والمصريين .

كلمة حضرة صاحب المعالى الدكتور محمد بهى الدين بركات باشا
رئيس لجنة الفحص لجائزة القانون

مولاى صاحب الجلالة :

لم يكد المغفور له ساكن الجنان والدكم العظيم يتبوأ عرش مصر منذ ثلاثين عاما ، حتى أخذ يظهر عطفه على العلم وأهله ، فلم تمض على ارتقائه العرش أسابيع معدودات حتى شرف بزيارته « مدرسة الحقوق السلطانية » فى ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، تشجيعا لطلابها ، و إشعارا لرجال القانون برعايته الكريمة .

ولقد كان لى الشرف حينذاك أن أكون بين المستقبلين ، بوصف كونى واحدا من هيئة التدريس فى هذا المعهد الذى لم يكن عدد طلابه يجاوز الثلاثمائة . ولم يكن فى البلاد إذ ذاك سوى النزر اليسير من مؤلفات فى القانون باللغة العربية ، بل لقد كان بعض كبار رجال القانون فى ذلك العهد يضعون موضع البحث والمناقشة إمكان وفاء اللغة العربية بحاجات فقهاء القانون من المصطلحات اللازمة للتعبير عن المعانى الفنية الدقيقة ، بل لقد كان منهم من يجاهر بضرورة جعل تدريس القانون باللغة الفرنسية ، غير أن نخبة من الأساتذة والمدرسين المصريين شرعوا يذللون الصعوبات ، وبذلوا جهدا جبارا — يذكر مع الشكر والحمد — فى سبيل الوصول إلى تلك الغاية ، فأخذت تظهر مؤلفات فى القانون باللغة العربية وإن كانت قليلة العدد إلا أنها شقت الطريق أمام العاملين ، ويسرت السبيل لمن يأتى بعدهم من المؤلفين . مما سيذكر دائما بالحمد لمن قادوا تلك النهضة المباركة نذكر من بينهم على سبيل المثال حضرة صاحب المقام الرفيع على ماهر باشا والمرحوم عبد الحميد بك أبو هيف والمرحوم أحمد بك أمين وعبد الفتاح بك السيد .

ولقد كان لجلالة المغفور له الملك فؤاد الأول ، فوق ما أظهره من العطف والرعاية لمعهد الحقوق ، يد أخرى هى أبقى على الدهر ، لم يقتصر فضلها على القانون

وحده ، بل تجاوزه إلى ما عداه من فروع العلم ، فهو الذى تعهد إنشاء الجامعة المصرية وتولى رياستها أميرا ، وهو الذى رعاها وتوجها باسمه ملكا ، فتحوّلت « مدرسة الحقوق » إلى « كلية الحقوق » ، ثم أخذت تنمو وتكبر وتزدهر . فبعد أن كان عدد من يدرسون الحقوق فى عام ١٩١٧ لا يجاوز المائتين والستين طالبا إذا بهذا العدد يصل فى هذا العام إلى عشرة أضعاف ما كان عليه ، إذ أنه بلغ ألفين وستمائة وتسعة وخمسين طالبا فى جامعتى فؤاد الأوّل بالقاهرة وفاروق الأوّل بالاسكندرية . و بعد أن كانت المؤلفات القانونية قليلة العدد أخذ أساتذة الحقوق ورجال القانون يخرجون الكتب والبحوث ، ويساهمون بجهد ملموس فى النهضة العلمية ، فظهرت مؤلفات وبحوث قيمة ، كمؤلفات محمد كامل مرسى باشا ، وعبد الرزاق السنهورى باشا ، وعبد السلام ذهنى بك ، وحلمى بهجت بدوى بك فى القانون المدنى . ومؤلفات على زكى العرابى باشا ، وجندى عبد الملك بك ، وعلى بدوى بك ، ومحمد مصطفى القللى بك ، والدكتور السعيد محمد مصطفى السعيد فى القانون الجنائى وقانون تحقيق الجنايات . ومؤلفات الدكتور محمد صالح بك ، والمرحوم على الزينى بك ، وأمين ملش بك فى القانون التجارى والبحرى . ومؤلفات محمد العشماوى باشا ، وحامد فهمى باشا ، والدكتور محمد حامد فهمى فى المرافعات وإجراءات التنفيذ . ومؤلفات محمود سامى جنينه بك ، والمرحوم على الزينى بك ، والمرحوم محمد عبد المنعم رياض بك ، والدكتور حامد زكى ، والدكتور حسن بغدادى فى القانون الدولى العام والقانون الدولى الخاص . ومؤلفات الدكتور وايت إبراهيم بك ، والدكتور وحيد فكرى رأفت بك ، والدكتور سيد صبرى ، والدكتور محمد زهير جرانه ، والدكتور عثمان خليل عثمان فى القانون الدستورى والإدارى . ومؤلفات الدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك ، والدكتور زكى عبد المتعال فى علم المالية والتشريع المالى .

ولقد كان من آثار تلك النهضة المباركة أن اتجهت الأنظار نحو مصر للافادة من رجالها المبرزين من أقطاب القانون ، فعهدت حكومة العراق إلى حضرة صاحب المعالى عبد الرزاق السنهورى باشا بوضع قانون مدنى ، كما اختير حضرة صاحب المعالى عبد الحميد بدوى باشا عضو فى محكمة العدل الدولية وكان ذلك نخرا دوليا لمصر .

تلك خطوات واسعة لايكاد المرء يصدّق أنها تمت فى جيل واحد ، فهى محل للاغتباط والرضى . ولكنكم أبيتم يا مولاى — وأنتم تنشدون الكمال لبلادكم ، وتسهرون على أن تقودوها نحو الذروة من المجد — إلا أن تدفعوها فى هذا السبيل دفعة كريمة أخرى إلى الأمام ، فقررتم منح جائزة سنوية مقدارها ألف جنيه ، يطلق عليها اسم "جائزة فؤاد الأول" تخصص لصاحب أحسن عمل أو إنتاج فى القانون ، وتمنح فى الثامن والعشرين من شهر أبريل ، لمناسبة ذكرى وفاة ساكن الجنان المغفور له حضرة صاحب الجلالة الملك فؤاد الأول .

مولاى :

لقد رأت اللجنة التى تشرفت برياستها — بعد أن استعرضت ما قدّم إليها من المؤلفات التى ظهرت فى السنوات الخمس الأخيرة فى القانون العام — أن تقسم الجائزة فى هذا العام سوية بين الأستاذ الدكتور محمد مصطفى القللى بك والدكتور محمد زهير جرانه . فمؤلف الأول فى المسئولية الجنائية قد عالج مسألة من أهم مسائل القانون الجنائى علاجا ضافيا ، فيه من قوة الشخصية ورجاحة الرأى والابتداع فى التفكير ، ما يضيف جديدا إلى ثروة الفقه المصرى . ومؤلف الثانى فى حق الدولة والأفراد على الأموال العامة قد عنى بناحية من أدق نواحى القانون الإدارى ، بجمع شتات الموضوع ، ونهج فى تأصيل آراء الفقه والقضاء وتحليلها نهجا مبتكرا يجعل منه أثرا ممتاز المكانة بين مؤلفات القانون العام فى مصر .

مولای صاحب الجلالة :

لقد لمسنا جميعا ما كان لظروف الحرب العالمية الأخيرة من أثر ظاهر فى حركة الإنتاج العلمى على وجه العموم ، بسبب ندرة الورق وصعوبة الحصول عليه وغلو ثمنه ، وبسبب ما بلغته مصاريف الطبع من فئات باهظة . وإنا لنرجو — وقد زال الكثير من هذه الصعوبات — أن تعود حركة الإنتاج والتأليف فى فقه القانون سيرتها الأولى ، فيكون الإنتاج فى المستقبل أوفر خصبا وأبعد أثرا . واللجنة لا تشك فى أن فى جمهور الفقهاء المصريين من عناصر التبريز ما يؤهلهم للاستجابة لرغبتكم السامية فى العمل لبلوغ أرفع الغايات وأكرمها .

دمتم يا مولای نصيرا للعلم والعلماء ، وحفظكم الله وأبقاكم رافعين لواء الوطن محققين له المجد ، والسؤدد ، والكرامة ، فى ظلكم الوارف على الدوام .

القاهرة فى ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٧

كلمة حضرة صاحب السعادة الدكتور حسن صادق باشا
رئيس لجنة الفحص لجائزة العلوم

مولاى صاحب الجلالة :

للمشتغلين بالبحوث العلمية أن يفخروا اليوم بما شملهم من عطفكم البالغ ورعايتكم السامية فقد جعلت لهم يا مـولاى بلفتتك الكريمة كيانا يعتزون به ورسمت لهم مثلا عليا يهدفون إليها مرموقين بعين عنايتكم مشمولين بكرمكم مستظلين بوارف ظلكم .

فهـم إذ يؤكدون عظيم إجلالهم لشخصكم وخالص ولائهـم لعرشكم يرفعون أكف الضراعة إلى المولى القدير أن يحفظكم دائما للعلم حاميا وللعلماء نصيرا .

مـــولاى :

لى الشرف أن أرفع لسامى مقامكم ملخص ما قامت به لجنــة الفحص لجائزة فؤاد الأول للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية لعام ١٩٤٧ وأرجو أن تكون قد حققت ما قصدتم إليه جلالتكم من إنشاء هذه الجوائز فتنال كريم موافقتكم وحسن رضاكم .

لقد قسمت اللجنــة نفسها إلى شعب . اختصت كل واحدة منها بناحية من نواحى البحث الذى وضعت من أجله الجـائزة وتوزعت العمل فيما بينها ثم انتهت كل شعبة إلى رأى خاص فيما وكل إليها . و بعد تمحيص هذه الآراء تبين أنه ليس من السهل المفاضلة بين دراسات فى علوم مختلفــة لذلك رأت اللجنة أن تأخذ بمـا ذهبت إليه لجنــة الجوائز العامة فى لائحة إجراءاتها من جواز اختيار موضوع معين للسابقة . واختارت العلوم الطبيعية والكهرباء لمسابقة هــذا العام خصوصا وقــد وجدت أن ما قدّم فيهما من بحوث يمتاز بعلاقته بالنواحى الاقتصادية والقومية .

أما البحوث الأخرى فقد استبعدت بغير أن يقضى لها أو عليها حتى يستطيع أصحابها أن يتقدّموا بها للسابقة إذا أرادوا فى فرصة مستقبلة .

وعلى هذا الأساس اقترحت اللجنة منح الجائزة مناصفة بين :

(ا) الأستاذ مصطفى نظيف بك لمؤلفه المنشور باللغة العربية عن الحسن بن الهيثم العالم العربى فى الطبيعة .

(ب) والدكتورين محمود الشيشينى بك ، ومحمد عبده السعيد افندى لبحوثهما فى الهندسة الكهربائية وما أدت إليه من اختراع جهازين جديدين .

أما مؤلف الأستاذ مصطفى نظيف بك عن الحسن بن الهيثم فانه يقع فى جزأين جمع فيهما شتات ما وضعه هذا العالم العربى من مؤلفات ومخطوطات اقتضى جمعها جهودا مضنية وجلدا على البحث وقد أظهر المؤلف كفاءة ممتازة فى الاستنباط كما علق على جميع ما جاء به من نظريات ومبادئ وفروض . وأقام البرهان على أن ما وصل إليه الحسن بن الهيثم فى القرن الحادى عشر الميلادى من نظريات خاصة لا زال أساسا لهذا العلم حتى الآن .

فاذا اعتبر الكتاب بيانا تاريخيا عن أحد أقطاب علماء الطبيعة من العرب ومقابلة علمية فنية بين النظريات القديمة والحديثة وتصحيحا لبعض المسائل الفنية والعلمية و بنسبتها إلى مصادرها الصحيحة فهو ولا شك إضافة قيمة لبحوث هذا العلم كما أنه يمتاز بالتعمق والتدقيق فى نواح لم يسبق إليها المؤلف وقد أدّت فوق ذلك خدمة للقومية المصرية من حيث إبرازها لما قام به عالم عربى من إضافات لعلوم الطبيعة .

وأما بحوث الدكتورين محمود الشيشينى بك ومحمد عبده السعيد افندى فى الكهرباء فقد وجدتها اللجنة ممتازة ومن النادر الوصول إلى مثل نتائجها الهامة . ذلك أنه إلى عهد قريب لم تكن هناك وسائل دقيقة لقياس القوة الكهربائية المتناهية فى الضعف مع الذبذبة العالية كما لم تكن هناك وسائل دقيقة لتحليل مثل هذه الأمواج الكهربائية . وكانت الأجهزة المستعملة إلى ما قبل اكتشافهما تنقصها الدقة و يلازمها عدم الاتزان .

فلما قاما ببحوثهما وضعا من القواعد والتحقيقات ما كسب لها تقدير كبار المشتغلين بهذه البحوث فى انجلترا وعلى رأسهم الأستاذ فورتسكيو عميد الكهرباء بجامعة لندن ورئيس معهد المهندسين الكهربائيين البريطانيين .

وقد انتهيا من الناحية العلمية إلى الناحية التطبيقية فوفقا إلى اختراع جهازين مبتكرين تغلبا بهما على جميع الصعوبات الفنية كما فتحا بهما عهدا جديدا فى البحوث الخاصة بالراديو والتليفزيون وما إليهما من المواصلات اللاسلكية وقد فقهت قيمتهما شركة ماركونى العالميــة فاشتركت مع المخترعين فى تسجيلهما وقررت لجنتها الفنيــة أنهما اختراعان بنيا على نظريات علمية مبتكرة تدل على عبقرية فــذة ونبوغ رائع . كما أخذت الشركة نفسها على عاتقها صنعهما فى مصانعها واستعمالها وفى هذا أكبر اعتراف بقيمتهما من الناحية العملية .

ولا شك أن قيام عالمين مصريين بابتكار مثل هــذه الاختراعات القيمة أجل خدمة للسمعة المصرية فى مضمار العلم والاختراع .

وسيطلب إليهما ترجمة بحوثهما باللغة العربية .

هذا وقد رأت اللجنة أن توصى بأن يبعث الدكتور رؤوف دوس إلى الخارج لاستكمال دراساته الرياضيــة والدكتور محمد جمال الدين الفندى لاستكمال دراساته فى الأرصاد الجوية .

فاذا ما حازت هذه المقترحات يا مولاى موافقتكم السامية نرجو التفضل بمنح نصف الجــائزة إلى الدكتور مصطفى نظيف بك والنصف الآخر مناصفة بين الدكتورين محمود الشيشينى بك ومحمد عبده السعيد .

والله نرجو يا مولاى أن يحفظكم لمصر ذخرا وللعلم والعلماء نصيرا .

اللجنـــة الدائمة لجـوائز فؤاد الأول وجـوائز فاروق الأول

من محضر الجلسة السابعة — الأربعاء ٢١ مايو سنة ١٩٤٧

فى الساعة ٨ والدقيقة ٤٠ مساء عقدت الجلسة برياسة حضرة صاحب المعالى الدكتور عبدالرزاق أحمد السنهورى باشا وزير المعارف، وحضور حضرات أصحاب السعادة والعزة الدكتور حسن صادق باشا ، والدكتور أحمد زكى بك ، والأستاذ مصطفى عامر بك، والدكتور محمد رضا مدور بك. وشهد الجلسة حضرة صاحب السعادة محمد شفيق غربال بك وكيل المعارف . وتولى السكرتيرية حضرة الأستاذ محمد على أبو دره مدير إدارة التعاون الثقافى بالوزارة .

أقرت اللجنــة المبادئ الآتيــة مستأنسة فى ذلك بتجارب العمل فى جـوائز فؤاد الأول لسنة ١٩٤٧ :

(١) المخترعات بطبيعتها لا يشترط فيها لغــة خاصة ، ولهذا لا تكون خاضعة لشرط اللغــة العربية الوارد فى الفقرة (ج) من المـادة ٨ من ملحق مرسـوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦

(٢) يجوز أن يقبل إنتاج مصرى منشور بلغة أجنبية ، على أن تطلب لجنة الفحص الى صاحبه ترجمته الى اللغة العربية ، وأن تقدّم الترجمة قبل موعد منح الجوائز بوقت تحدّده اللجنة الدائمة .

(٣) تعين لجان الفحص بعد تحديد الإنتاج المقدّم لنيل الجوائز حتى يتيسر تمثيل كل الفروع والموضوعات المقدّمة فى هذه اللجان .

(٤) ويجوز للجان الفحص بعد تكوينها أن ترشح للدخول فى المسابقة الإنتاج الذى تراه جديرا بالجوائز ولم يتقدّم به أصحابه أو إحدى الجهات أو الهيئات العلمية والأدبية . على أن تعرض ذلك على اللجنة الدائمة لإقراره .

ناقشت اللجنة طويلا فى التعديلات المقترح إدخالها على شروط منح الجوائز .

إعلان عن جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨

تعلن وزارة المعارف أن الموضوعات التى سيمنح المصريون عن الإنتاج فيها جوائز فاروق الأول لسنة ١٩٤٨ هى :

(١) علوم الحياة ، مثل النبات والحيوان والفسيولوجيا والطفيليات والتشريح البشرى والحيوانى والطب وفروعه والأحياء المائية .

(٢) العلوم الكيميائية ، مثل الكيمياء العضوية وغير العضوية والكيمياء الحيوية والكيمياء الصناعية والكيمياء الصيدلية والتغذية .

(٣) العلوم الجيولوجية ، مثل الجيولوجيا وعلم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيقا) والتعدين .

ويشترط فى الإنتاج الذى يقدم للسابقة :

(١) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى مايفيد مصر والإنتاج القومى، وتقدم العلوم .

(٢) أن يكون قد سبق نشره ، ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

ويرسل الإنتاج من أربع نسخ الى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف فى موعد غايته ٣٠ سبتمبر سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الثلاث ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ١١ فبراير سنة ١٩٤٨ لمناسبة عيد الميلاد الملكى السعيد .

وزير المعارف العمومية

السنهورى

مرســــوم

بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول

نحن فاروق الأول ملك مصر

بعـد الاطلاع على المرسوم الصادر بتاريخ ١١ سبتمبر سـنة ١٩٤٦ بإنشاء جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء.

رسمنا بمـا هو آت

مادة ١ — يستبدل بالشروط المنظمة لمنح جوائز فـؤاد الأول وجـوائز فاروق الأول والملحقة بالمرسوم الصادر فى ١١ سبتمبر سـنة ١٩٤٦ بإنشاء هذه الجوائز الشروط الملحقة بمرسومنا هذا .

مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هـذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ نشره فى الجريدة الرسمية .

صدر بقصر القبة فى ١٨ شوّال سنة ١٣٦٦ (٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

وزير المعـارف العمومية	رئيس مجلس الوزراء
(بالنيابة) على عبد الرازق	(بالنيابة) أحمد محمد خشبة

نمـرة ٥٧ — ١ / ١

مرسل الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه ما

رئيس مجلس الوزراء

(بالنيابة) أحمد محمد خشبة

ملحـــــق

بالمرسوم الملكى الصادر بانشاء جوائز "فؤاد الأول" وجوائز "فاروق الأول"

شروط منح الجـــوائز

١ — تمنح جوائز فـؤاد الأول سـنويا للصريين عن إنتاجهم فى الموضوعات الآتيـــة :

(أولا) الآداب .

(ثانيـا) القانون .

(ثالثـا) العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية .

وتمنح جوائز فاروق الأول سنويا للصريين عن إنتاجهم فى الموضوعات الآتية :

(أولا) علوم الحياة (البيولوجية) .

(ثانيـا) العلوم الكيميائية والعلوم الجيولوجية .

(ثالثـا) العلوم الاجتماعية .

٢ — تمنح جائزة الآداب عن الإنتاج فى الآداب البحتة ، مثل الأدب القصصى ، والأدب التصويرى ، والأدب الاجتماعى ، والشعر ، والبحوث الأدبيـة (النقد — البحوث اللغوية — الدراسات الإسلامية الأدبية) .

٣ — تمنح جائزة القانون عن الإنتاج فيما يأتى :

(ا) القانون الخاص ، ويشمل الفقه الإسلامى ، والقانون المـدنى ، والقانون التجارى ، وأوضاع التقاضى ، وغيرها من فروع القانون الخـاص .

(ب) العـلوم الجنائية ، وتشمل القانون الجنائى ، والاجراءات الجنائية ، وعلم الاجتماع الجنائى ، وعلم النفس الجنائى ، وعلم العقوبة ، وغيرها من فروع العلوم الجنائية .

(ج) القانون العام ، ويشمل القانون الدستورى ، والقانون الإدارى ، والقانون الدولى (العام والخاص) وغيرها من فروع القانون العام .

(ى) العلوم الاقتصادية والمالية .

٤ — تمنح جائزة العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية عن الإنتاج فى هذه العلوم . ويدخل فيها بنوع خاص علم الطبيعة التجريبى ، وعلم الطبيعة النظرى ، والعلوم الإحصائية ، وعلم طبيعة الأجرام السماوية (الاستروفيزيقا) والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .

٥ — تمنح جائزة علوم الحياة عن الإنتاج فى هذه العلوم، ويدخل فيها بنوع خاص النبات ، والحيوان والفسيولوجيا ، والطفيليات ، والتشريح البشرى والحيوانى ، والطب وفروعه ، والأحياء المائية .

٦ — تمنح جائزة العلوم الكيميائية والعلوم الجيولوجية عن الإنتاج فيما يأتى :

(ا) العلوم الكيميائية ، مثل الكيمياء العضوية ، وغير العضوية ، والكيمياء الحيوية، والتغذية .

(ب) العلوم الجيولوجية ، مثل الجيولوجية ، وعلم الطبيعيات الأرضية (الجيوفيزيقا) ، والتعدين .

٧ — تمنح جائزة العلوم الاجتماعية عن الإنتاج فيما يأتى :

(ا) علم الاجتماع، وعلم التربية، وما يتصل بذلك من العلوم .

(ب) الفلسفة وعلم النفس وما يتصل بذلك من العلوم .

(ج) التاريخ .

(ى) الجغرافية .

(هـ) الآثار .

٨ — تؤلف لهـذه الجوائز لجنة دائمة مكوّنة من وزير المعـارف رئيسا ووكيل وزارة المعـارف عضوا وعشرة أعضاء آخرين يكون تعيينهم بمرسوم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. وتختار اللجنة الدائمة فى كل عام لجانا لفحص الإنتاج المقدّم فى كل مادة . ويجوز أن يختار لهذه اللجـان بعض أعضاء اللجنة الدائمة ويكون تعيين أعضاء هذه اللجان بقرار من وزير المعارف .

ويمنح أعضاء لجان الفحص مكافآت يحدّدها وزير المعارف .

٩ — يعلن سنويا عن مسابقة فى كل من المواد الست المذكورة فى البند الأوّل، ويخصص لكل منهـا جائزة مقدارها ١٠٠٠ جنيه مصرى، وللمؤلف أن يتقـدّم بإنتاجه إلى المسابقـة بنفســه ، أو أن تتقدّم به بعض الجهات أو الهيئات العلميـة والأدبية . ومع هـذا فيصح للجنة الدائمة المنصوص عنهـا فى البند الثـامن أن تدخل فى المسابقة من تلقاء نفسهـا التآليف التى ترى أنها جديرة بالنظر ولو لم يتقدّم بهـا المؤلف أو من يقوم مقامه .

١٠ — تحـدّد اللجنة الدائمـة فى كل عام فرعا أو أكثر من فروع المواد المذكورة فى البند (١) تخصص للانتاج فيها جوائز العام . وتعلن عن ذلك قبل الموعد المحدّد لتقديم المؤلفات بأربعة شهور على الأقل .

١١ — يشترط فى الإنتاج الذى يقدّم فى المسابقة فى كل عام ما يأتى :

(ا) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنيـة ممتازة تظهر فيـه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة الى ما يفيد مصر والإنتاج القومى .

(ب) أن يكون قـد سبق نشره ولم يمض على نشره لأوّل مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(ج) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

١٢ — لا يجوز التقدّم من جديد بإنتاج سبق تقديمه من صاحبه .

١٣ — يقـدّم الإنتاج لنيل جوائز فؤاد الأوّل قبـل اليوم الأوّل من شهر يناير من كل عام .

ولنيل جوائز فاروق الأوّل قبل اليوم الأوّل من شهر أكتوبر من كل عام .

١٤ — تمنح الجائزة كاملة لأحسن إنتاج يقدّم فى موضوع المسابقة ، ومع ذلك فيجوز — إذا رأت اللجنة أن إنتاجين متقاربان ولا يمتـاز أحدهما عن الآخر امتيازا ظاهرا — أن تقسم الجائزة بينهما بالتساوى ، ولا يجوز بحال من الأحوال أن تقسم الجائزة إلى أكثر من ذلك .

١٥ — يجوز للجنة أن توصى بأن يوفد الى الخارج على نفقة الدولة من يدل إنتاجه على امتياز ظاهر . سواء ممن نالوا الجائزة أو لم ينالوها . وذلك تمكينا له من الاتصال بالمعاهد العلميـة أو الهيئات العالميـة لاستكمال البحث أو الاستزادة منه .

١٦ — إذا لم تمنح الجائزة المقررة للسابقة فى مادة من المواد فى عام ما استبقيت إلى العام الذى يليـه ، وفى هذه الحالة يعلن عن المسابقة فى الفرع الذى خصصت له جائزة العام مع الفرع الآخر .

١٧ — يجوز أن يتقدّم شخص واحد بأكثر من إنتاج فى سنة واحدة .

مذكرة تفسيرية

للتعديلات المقترح إدخالها على شروط منح جوائز فؤاد الأول وفاروق الأول

صدر المرسوم الملكى بإنشاء جوائز " فؤاد الأول " وجوائز " فاروق الأول " فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦، ومنحت بمقتضى الشروط الملحقة بالمرسوم ، جوائز فؤاد الأول عن سنة ١٩٤٧ ، وقد بدا للجنة الدائمة ولجان الفحص ، فى أثناء تطبيق هذه الشروط ، ما تجدر معه إعادة النظر فيها . وفى ضوء هذه التجربة ترى الوزارة أن نتقدم بالتعديلات المرافقة .

المواد التى تمنح فيها الجوائز :

فى الوضع الحالى للجوائز خصصت جائزة للأدب وأخرى للقانون وثالثة للعلوم الطبيعية والرياضية والفلكية . وهذه هى جوائز فؤاد الأول . أما جوائز فاروق الأول الثلاث فقد خصصت كلها للعلوم : علوم الحياة ، العلوم الكيميائية ، العلوم الجيولوجية .

ولم يرد فى المرسوم ذكر " علم الاجتماع ، وعلم النفس والتربية " ضمن المواد التى تمنح الجوائز عن الانتاج فيها . مع خطر قدر هذه العلوم وتقدم البحث فيها فى العصر الحاضر عامة ، وحاجة مصر الى التزود منها بصفة خاصة فى عصر التطور الإجتماعى والنهضة التعليمية الذى تجتازه البلاد الآن . فيحسن تخصيص إحدى الجوائز الثلاث الأخيرة جوائز " فاروق الأول " للعلوم الاجتماعية على أن يضم اليها التاريخ والجغرافيا والآثار والفلسفة ، فهذه المواد كلها تجرى طرائقها على أساليب البحث العلمى المنظم فتكون بذلك أقرب الى " العلوم ".

إضافة فروع وعلوم جديدة :

وللدراسات الاقتصادية والمالية أهميتها الكبرى فى العصر الحاضر فهى جديرة بأن يفسح لها مجال فى الجوائز . وترى الوزارة أن يكون مكانها فى جائزة " فاروق الأول " للعلوم الاجتماعية .

كما ترى الوزارة أن يضاف "الفقه الإسلامى" الى جائزة "فؤاد الأول" للقانون .

تشكيل اللجنة الدائمة :

تقترح الوزارة أن يعاد تشكيل اللجنة الدائمة المنصوص عليها فى المادة الخامسة من ملحق المرسوم . فيضم الى عضويتها وكيل الوزارة المختص بشئون الثقافة العامة حتى يكون على اتصال وثيق مباشر بعمل اللجنة وقراراتها واجراءاتها ، ويتمكن من الاضطلاع بالناحية التنفيذية منها . كما أنه أدعى الى ضمان حسن سير العمل، وأقرب الى تمثيل الفروع المختلفة التى تمنح الجوائز عن الإنتاج فيها أن يزاد عدد الأعضاء المعينين فى اللجنة الدائمة للجوائز الى عشرة بدلا من ستة .

اعلان عن جوائز فؤاد الأوّل سنة ١٩٤٨

وضع هذا الاعلان طبقا للشروط المعدّلة الملحقة بمرسوم ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧

تعلن وزارة المعارف العمومية أن الموضوعات التى سيمنح المصريون عن الإنتاج فيها جائزة فؤاد الأول للآداب المؤجلة عن سنة ١٩٤٧ وجوائز فؤاد الأوّل للآداب والقانون والعلوم لسنة ١٩٤٨ هى :

جائزتا الآداب :

وتمنحان عن الإنتاج فى الآداب البحتة، مثل الأدب القصصى ، والأدب التصويرى، والأدب الاجتماعى، والشعر، والبحوث الأدبية (النقد — البحوث اللغوية — الدراسات الإسلامية الأدبية) .

جائزة القانون ، وتمنح عن الإنتاج فى :

(ا) القانون الخاص ويشمل الفقه الإسلامى ، والقانون المدنى ، والقانون التجارى، وأوضاع التقاضى وغيرها من فروع القانون الخاص .

(ب) العلوم الاقتصادية والمالية .

جائزة العلوم : وتمنح عن الإنتاج فى العلوم الطبيعية والرياضية والفلكية . ويدخل فيها بنوع خاص علم الطبيعة التجريبى وعلم الطبيعة النظرى والعلوم الاحصائية وعلم طبيعة الاجرام السماوية (الاستروفيزينا) والهيدروليكا والميكانيكا والكهرباء .

ويشترط فى الإنتاج الذى يقدّم لنيل الجوائز الأربع :

(١) أن يكون ذا قيمة علمية أو فنية ممتازة تظهر فيه دقة البحث والابتكار ويهدف خاصة إلى ما يفيد مصر والإنتاج القومى وتقدّم العلوم .

(٢) أن يكون قد سبق نشره ولم يمض على نشره لأول مرة أكثر من خمس سنوات من تاريخ الاعلان .

(٣) أن يكون باللغة العربية الفصحى .

ويرسل الإنتاج من أربع نسخ إلى المراقبة العامة للثقافة بوزارة المعارف فى موعد غايته ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٤٧

وقيمة كل جائزة من الجوائز الأربع ١٠٠٠ جنيه ، وسيكون موعد منح هذه الجوائز يوم ٢٨ أبريل سنة ١٩٤٨ تخليدا لذكرى المغفور له الملك فؤاد الأول .

وزير المعارف

السنهورى

مذكرة مرفوعة الى مجلس الوزراء

بتاريخ ٢٨ نوفمبر سنة ١٩٤٦ صدر المرسوم الملكى بتأليف اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأوّل وجوائز فاروق الأوّل من ستة أعضاء . وذلك تطبيقا للمرسوم الملكى الصادر فى ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦ بإنشاء الجوائز و بشروط منحها .

وفى ٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧ صدر المرسوم الملكى بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأوّل وجوائز فاروق الأوّل . وقد نص فى البند الثامن من الشروط الملحقة بهذا المرسوم على أن تؤلف اللجنة الدائمة للجوائز من وزير المعارف رئيسا ووكيل وزارة المعارف عضوا وعشرة أعضاء آخرين (بدلا من ستة فى مرسوم ١١ سبتمبر سنة ١٩٤٦) . يكون تعيينهم بمرسوم لمدّة ثلاث سنوات قابلة للتجديد .

و إنى أتشرف بأن أرفع هذه المذكرة الى مجلس الوزراء ومعها مشروع مرسوم بتكملة اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأوّل وجوائز فاروق الأوّل، رجاء التكرم باستصدار المرسوم .

مع التفضل بقبول عظيم الاحترام ،،

وزير المعارف

السنهورى

مرســـــوم

بتعيين أعضاء جدد فى اللجنة الدائمة للجوائز

نحن فاروق الأوّل ملك مصر

بعـد الاطلاع على المرسـوم الصادر فى ١٨ شوّال سـنة ١٣٦٦ (٣ سبتمبر سنة ١٩٤٧) بتعديل شروط منح جوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

وبناء على ما عرضه علينا وزير المعارف العمومية وموافقة رأى مجلس الوزراء،

رسمنا بمـا هو آت

مادة ١ — يعين :

محمود توفيق حفناوى باشا والدكتور على توفيق شوشة باشا والدكتور عبد الرحمن الساوى بك والدكتور عبد الحكيم الرفاعى بك أعضاء فى اللجنة الدائمة لجوائز فؤاد الأول وجوائز فاروق الأول .

مادة ٢ — على وزير المعارف العمومية تنفيذ هـذا المرسوم الذى يعمل به من تاريخ صدوره .

صدر فى قصر عابدين فى ٢٦ ذى الحجة سنة ١٣٦٦ (٩ نوفمبر سنة ١٩٤٧)

فاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة

رئيس مجلس الوزراء	وزير المعارف العمومية
محمود فهمى النقراشى	السنهورى

نمـــرة ٥٧ — ١/١

مرسل الى وزارة المعارف العمومية لتنفيذه ،،

رئيس مجلس الوزراء

محمود فهمى النقراشى

+
+ +

كَمُلَ طبع كتاب "جوائز فؤاد الأوّل لسنة ١٩٤٧" بمطبعة دار الكتب المصرية فى يوم الثلاثاء ١٠ صفر سنة ١٣٦٧ (٢٣ ديسمبر سنة ١٩٤٧) م

محمد نديم
مدير المطبعة بدار الكتب
المصـــرية

(مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٤٧/٧/١٠٠٠)


Bibliotheca Alexandrina
0415718